

أبنية الأفعال وحقولها الدلالية في لامية العرب للشنفرى

صلاح سعد إمام الميلى * مزيد نعيم**

الملخص

هذا البحث (أبنية الأفعال وحقولها الدلالية) يدرس العلاقة بين القوالب الصرفية، وصيغ الأفعال، وبين دلالة هذه الأبنية من خلال تأدية الأفعال لمعان محددة وفق ما تقتضيه الأبنية، ثم تسييج هذه الدلالة بحقول مخصوصة تجمع دلالات الأبنية ومعانيها مرتبة ترتيباً قياسياً إلى حد ما، وقد اعتمدت الدراسة الجانب التطبيقي على أحد النصوص الموسومة بالفصاحة، والسلامة من اللحن، ليكون مسباراً لما تحققه الدراسة من نتائج، ألا وهو شعر الشنفرى، الذي لا أظن أحداً يتبادر الشك إلى خلدته بأنه لا يرقى إلى درجات الفصاحة، والبلاغة، مع ثقته بصقل سبكه، ومتانة صرحه، إنها قصيدة لامية العرب للشنفرى التي حظيت بالتقدير، والاهتمام من فظلا، العرب، وجهادة علمائهم، ولا يخفاك تشجيع الفاروق عمر ابن الخطاب، وحمله الناس على تعلمها وتدارسها لعلو شأنها، وعظيم فوائدها، الأمر الذي ستجده منصوصاً عليه طيَّ البحث. يبدأ هذا البحث بتقديم، وهو ما تبدأ به البحوث الأكاديمية عادة، مشتملاً عنوان البحث، ثم الهدف من هذه الدراسة، حيث كان الهدف يتجه إلى دراسة الأبنية الصرفية للأفعال الواردة في لامته العرب للشنفرى وفق حقولها الدلالية، لإبراز دلالات هذه الأبنية بالاعتماد على سباق وردود هذه الصيغ الصرفية، وقد كان السبب الرئيس في اختيار هذا الموضوع للدراسة هو الدور الذي تؤديه المفردات من معانٍ من خلال أبنيتها منفردة لتؤثر تأثيراً مباشراً في مركبات الجمل بعد ذلك، وهذا ما حدا بعلماء العرب الأوائل أن يبنروا لدراسة لغتهم نقداً وتقعيداً، وقد كان اختبار هذا النص لأنه نموذج من نماذج اللغة العربية الذي يمثل فترة من فترات صفائها، وانصقال سبكه. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لإنجاز هذا البحث لما يؤديه هذا المنهج من تحديد للهدف وضبط للنتائج، مع اعتماد الجانب الإحصائي للأفعال وأبنيتها حتى يتسنى تحديدها عدداً ونوعاً حصراً للمعاني والدلالات، اشتملت الدراسة التعرف بعنوان البحث، مع شرح وتفسير لمفردات العنوان. ليتم توجيه القارئ إلى المعنى العام للبحث، وضبط مكوناته الأساسية بدءاً من حيث اللغة والاصطلاح، ثم تبدأ الدراسة بأبنية الأفعال، وذكر آراء العلماء في تقسيم الأفعال، على ثلاثة عند البصريين، وعلى اثنين عند الكوفيين، وما أورده كل فريق من حجج لدعم رأيه، بدأت الدراسة في هذا الجانب بذكر الفعل الماضي المجرد وأبنيته من تلاشي مجرد، ورباعي مجرد مع إيراد جملة المعاني والدلالات التي تؤديها أبنية هذه الأفعال.. وكل هذا مقدم له الشواهد من قصيدة لامية العرب للشنفرى لأنها مدار البحث، ومناط التطبيق، ثم تنتقل الدراسة إلى ذكر الفعل الماضي المزيد وأبنيته ومعاني هذه الأبنية، من خلال الماضي المزيد بحرف والماضي المزيد بحرفين، والمزيد بثلاثة اعتماداً على الأبيات الشعرية من القصيدة المذكورة، مع تحديد معاني هذه الأبنية ودلالاتها. ثم خصص مبحث لدراسة دلالة الأفعال في لامية العرب حيث أظهرت الدراسة ما يختص به الفعل بصفة عامة من الدلالة على الحدث والزمن، مع شرح كيفية تأدية الفعل لهذين المعنيين مدعماً بالأدلة والأدلة، أما الفعل المضارع فإنه يؤدي معنى الحال والاستقبال مع توضيح هذا الأمر من خلال إحصائية أجريت للأفعال الواردة في لامية العرب على مختلف أنواعها وأوزانها. ثم ذيل البحث بمجموعة النتائج التي توصل إليها الدارس، التي كانت بمثابة نقاط أساسية تفتح الباب أمام دراسة معمقة لموضوع دلالة الأبنية الصرفية في اللغة العربية تكون مقياساً ضابطاً للمعاني ومعجماً معيناً للدارس والمتخصص والمهتم بشؤون اللغة العربية. بعد ذلك أرفد البحث بفهرس للهوامش لأنها، وفهرس للمصادر والمراجع الأمر الذي تستوجبه البحوث العلمية أصالة.

المقدمة

استخدام قوالب اللغة بشكل يؤهله لاقتناص المعاني، وتحصيل الدلالات، دون تشويش، كما يوجب هذا الأمر على المستقبل القدرة على الاستقبال السليم لمقاصد المرسل، اعتماداً على سعة إدراكه للمفاهيم اللغوية للأبنية، والتراكيب لتكتمل بذلك حلقة اللغة، التي من هدفها الأساسي تبادل المعاني والدلالات بين مستخدمي اللغة. وقد رأيت أهمية دراسة الأبنية من خلال نموذج من نماذج اللغة الذي يمثل فترة من فترات صفائها، وانصقال سبكه للصيغ الصرفية حيث "إن الصيغة الإفرادية في الدرس اللغوي العربي وخاصة الدرس اللساني عامة هي

هذا البحث (أبنية الأفعال وحقولها الدلالية في لامية العرب للشنفرى) يهدف إلى دراسة الأبنية الصرفية للأفعال الواردة في هذه القصيدة، وفق حقول الأبنية الصرفية، لإبراز ما تتضمنه هذه الأبنية من دلالات في مجموعات الأفعال، اعتماداً على سياقات ورود الأبنية انطلاقاً من أن اللغة وسيلة الاتصال بين الناس، وهذه الوسيلة ترتبط بطرفين أساسيين، هما المرسل والمستقبل، فتوجب على المرسل استخدام قيمها الدلالية لإيصال الكلام للمستقبل، وفق سياقها السليم ونسجها المتماسك، وهذا يلقي على المرسل أعباء مهمة حساسة، متمثلة في قدرته على

* كلية التربية بجامعة الفاتح

** كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق

ما يعرف بالصيغ الصرفية، إذ هي شكل الكلمة ومادتها الأصلية، التي تتكون منها، وهيئتها التي بنيت عليها حروفها، ووظائفها الصرفية التي تمتاز بها وما تؤديه هذه الوظائف من إichاءات دلالية ناتجة عن مادتها وهيئتها، وعن استعمالاتها المختلفة والمتنوعة التي أكسبتها بتنوعها دلالات عديدة⁽¹⁾.

وهذا الذي تقدم يؤكد أن الإنسان واللغة صنوان، يعيشان معاً، ويموتان معاً، فالإنسان كائن لغوي، واللغة سبب وجوده، فيحيا الإنسان باللغة وتحيا اللغة بالإنسان، فلا يتصور خلود الإنسان ووجوده وحضارته بفقدها، فكانت اللغة الوعاء الذي يحمل الأفكار والمعاني والأمانى علاوة على كونها وسيلة الاتصال الإنساني⁽²⁾.

ولأهمية هذا الدرس الدلالي فقد اهتم الباحثون قديماً وحديثاً بما تؤديه الكلمات من معانٍ، وخير دليل على هذا الإحساس، والتنبيه لأهمية دلالة المفردات ما أنفقه الأولون من وقت وجهد في ضبط أي المصحف الشريف، الأمر الذي يعد إنجازاً علمياً للدرس الدلالي، حيث إن أي تغيير في ضبط الكلمة يؤثر مباشرة في وظيفة الكلمة ودلالاتها، الأمر الذي يحدد معنى الكلمة، وبالتالي الآية الكريمة بشكل عام، هذا الأمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسباب ظهور علم النحو عند العرب، وهي الأسباب التي لا أراها تخفى عن أي دارس لهذه اللغة، التي من أهمها أن لغة العرب تركز أساساً على الفصاحة نطقاً وسماعاً، والبيان والبلاغة في جرسها وإيقاعها، ولهذا اهتم العرب الأوائل بمسائل لغتهم نقداً ونقاشاً، وخاصة في ذلك الملتقى اللغوي الأدبي الموسمي، سوق عكاظ الذي يعد مسباراً لقواعدهم ومقياساً لأحكامهم، وعلى هذا النهج تصدرت قبائل بعينها لتكون لغتها هي اللغة الفصيحة، والموسومة بالسلامة من التعقيد والبعد عن الخطأ والخلط، وهذا في ظني مؤسس على قدرة هذه اللغة على تحقيق الدلالة وتحصيل المعاني بسهولة ويسر، ودون مشقة ومعاناة، وهذا مبعثه دلالة الكلمة في لغة هذه القبائل، ومن الأسباب أيضاً علاقة الدرس اللغوي الدلالي، وارتباطه بالحياة الإسلامية، فقد كان القرآن الكريم أساس الدرس اللغوي، ونشأته الأولى، حيث أصبحت العلاقة وطيدة ومهمة بين هذه اللغة وقراءة القرآن الكريم، فانطلق علم الأصوات، الذي يلزم القارئ إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة الفصيحة وأن يعطي الحروف حقها ومستحقها من الصفات عند القراءة، وهذا أظنه في خدمة الدلالة وإيضاح المعاني وفق قوانين الدرس اللغوي، وقولب الأبنية والمفردات التي تشكل قانوناً ملزماً لمن تصدر لاستخدام اللغة⁽³⁾، ومما يؤكد أهمية دراسة دلالات المفردات، والمركبات اهتمام سيبويه في كتابه بهذه الأمور، الأمر الذي يلفت الانتباه إليه في أول مؤلف

عربي وصل إلينا، حيث يلحظ فيه نشأة الدرس الدلالي، كأنه يؤكد مدى أهمية الدلالة عند دراسة اللغة، وأن جميع البحوث والمؤلفات اللغوية ينصب اهتمامها على إبراز المعاني وأن هذه العلوم اللغوية المختلفة تتسابق فيما بينها لتحصيل الدلالات من سبل متعددة، وطرق مختلفة، ومن أمثلة هذا قول سيبويه: "وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال..."⁽⁴⁾، ويقصد بالرفع هنا ضم عين البناء ثم يقول: "فإن رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت"⁽⁵⁾، فهذا الذي أورده سيبويه يدل على أنه يهتم بإبراز الدلالات الظاهرية والباطنية التي يؤديها توظيف العلامات الإعرابية في الأبنية الصرفية، إفرادياً أو تركيبياً، الأمر الذي يفيد منه هذا البحث إن الإهتمام بالدرس الدلالي قديم قدم ظهور التأليف اللغوي، بل إن الدلالة توأم اللغة ولادة ونمو، ومن هنا يتجه هذا البحث إلى تلمس هذا الدور للدلالة في لغة العرب، وإيضاح التزام مستعملي اللغة بها في شعرهم وكلامهم للتأكيد على أن اللغة كانت تستعمل وفق نوااميس وضوابط يلتزم بها مريدوها، وأنها لم تكن اعتبارية عشية، لا تتضبط إلا وفق معايير ونظم.

التعريف بالعنوان:

(أبنية الأفعال وحقولها الدلالية في لامية العرب

للشئفري):

(أبنية الأفعال): الأبنية، جمع بناء، والبناء لغةً: وضع شيء على شيء، يراد به الثبوت⁽⁶⁾، والبناء والمبنى، جمعه أبنية وبني، مثل رشوة⁽⁷⁾.

أما الأبنية اصطلاحاً فهي كل هيئة صرفية توافق أوزان العرب، لفظاً وحكماً، سواء كان مسموعاً أم مقيساً، نادراً أم شاذاً⁽⁸⁾، (الأفعال): جمع فعل، والفعل هو "الهيئة العارضة للمؤثر في غيره، بسبب التأثير أولاً، كالهئية الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً"⁽⁹⁾.

أما تعريفه عند النحاة فهو ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة⁽¹⁰⁾، وهذا يعني أن الفعل يجب أن يكون كلمة تدل على معنى كائن في نفسها دون احتياجها لانضمام غيرها إليها لأداء هذا المعنى، وهذا يدل على استقلال الكلمة بالمفهومية، ليخرج بذلك الحرف باحتياجه للانضمام لغيره⁽¹¹⁾.

أما (الحقول الدلالية): فهي دراسة معاني أبنية الأفعال الصرفية كما كان يطلق هذا المفهوم علماء الصرف القدامى الذي أطلق عليه دارسو فلسفة اللغة مصطلح: الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية. حيث تدرس الحقول الدلالية مجموعات الأفعال العربية حسب أبوابها، وأوزانها المختلفة⁽¹²⁾.

وعلى هذا سيقوم البحث بدراسة الأفعال الواردة في قصيدة (لامية العرب.. للشئفري) وفق الحقول الدلالية الصرفية لأبنية الأفعال، وصولاً إلى معرفة الدلالات

والمعاني لهذه الأفعال التي يتم من خلالها معرفة الدلالات العامة لهذه القصيدة وتوضيحها، ومدى توفيق الشاعر في توظيف الأبنية الظاهرية في خدمة المعاني الباطنة.

تعريف موجز بالشاعر:

الشنفرى هو ثابت بن أوس الأزدي⁽¹³⁾، ومن الشعراء الصعاليك، ويقال إن الشنفرى اسمه لا لقبه⁽¹⁴⁾، والشنفرى تعني الرجل الغليظ الشفاه، وهذا يدل أن الشنفرى تأثر بنسبه الحبشي لأمه، فأثر ذلك في شكله، وهيبته، وهو من أهم شعراء تلك المرحلة من الشعر الجاهلي، وأنه من شعرائها المفلحين، على الرغم من ندرة ما وصل من قريضه بسبب ضياع أكثره، أما (لامية العرب) فقد لقيت الاهتمام الكبير والعناية العظيمة عبر العصور، "..... فلقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يبعث الناس عليها، ويحثهم على المناقسة فيها، إذ كان رضي الله عنه يقول، وفي بيان فضلها يقول: علموا أولادكم قصيد الشنفرى، فإنها تعلم مكارم الأخلاق..."⁽¹⁵⁾.

وكذلك حظيت القصيدة باهتمام العلماء، فقد شرحتها الخطيب التبريزي، والزمخشري، وابن الشجري، والعكبري، وغيرهم كثير⁽¹⁶⁾، كما ترجمت هذه القصيدة إلى لغات أخرى كالألمانية والإنجليزية والإيطالية، وكذلك دراستها من قبل المستشرقين، مثل تيودور تولدكه⁽¹⁷⁾، وهذا الاهتمام خير دليل على عظيم ألقاف هذه القصيدة، وبديع بنائها، وعمق معانيها ودلالاتها، الأمر الذي رأيت معه ضرورة دراسة أبنية أفعالها، وصولاً لتحديد دلالة الصيغ، ومعاني الأوزان، دراسة لغوية، قد تسهم في لفت الانتباه إلى دراسة النصوص الأدبية دراسة دلالية.

الدراسة:

أولاً: أبنية الأفعال:

النحاة على فريقين حول تقسيم الأفعال، فهي "ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط الأمر على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدره"⁽¹⁸⁾.

وقد يكون منشأ الخلاف، أن البصريين وجدوا الأفعال تأتي على ثلاثة صيغ مختلفة، يتميز فيها كل فعل من الآخر، فالفعل (ذهب) على وزن (فعل)، و(يذهب) على وزن (يفعل) والفعل (أذهب) على وزن (أفعل)، وبناءً على أن الأبنية ثلاثة، وجب أن تكون الأفعال ثلاثة، ماض ومضارع وأمر، وأضيف إلى هذه العلة تأثير القرائن اللفظية، والمعنوية للأفعال، لأن لكل فعل تركيبته اللفظية والمعنوية المختلفة عن غيره من الأفعال، من حيث حركاته وسكناته، وأن المعنى الذي يؤديه هذا الفعل يختلف عن معنى الفعل الآخر.

أما تقسيم الكوفيين للأفعال على قسمين، ماض ومضارع، فأغلب الظن أنه قائم على الناحية الزمنية للأفعال، الزمن الماضي، والزمن الحاضر، ولهذا يبرز هذان الزمان، دون الأمر، لأنه مترتب عليهما، وتابع لهما⁽¹⁹⁾، وبناءً على ما تقدم فإني أظن أن مذهب البصريين هو الأوفق، لأنهم قسموا الأفعال بناءً على هيكلها ودلالاتها، لا على أزمنتها، وهذا يؤدي إلى أن الأبنية الصرفية، وصيغ الأفعال، وما تتركب منه من حركات، وسكنات، عامل رئيس وسبب مهم في انتحاء هذا النحو في اختيار التقسيم الثلاثي للأفعال عند البصريين، وبناءً على ما تقدم فإن الدرس الصرفي، يهتم بدراسة أصليين من أصول الأفعال في اللغة العربية، ويدور البحث في هذه الأفعال حول الفعل المجرد، وكذلك الفعل المزيد⁽²⁰⁾ وهما أصل الفعل الثلاثي وأصل الفعل الرباعي، وعلى هذا فإن الأصول لا تخرج عما حده العلماء من أن "الفعل ثلاثي ورباعي، الثلاثي مجرد ومزيد..."⁽²¹⁾.

أولاً: الفعل الماضي المجرد:

الفعل المجرد ما كانت جميع حروفه أصلية، خالية من حروف الزيادة، لا يسقط منها حرف في جميع تصرفات الكلمة إلا لعله تقتضي هذا السقوط، وهذه العلة من الكثرة والاتساع، الأمر الذي لا يمكن حصره في هذا البحث، ويمكن الرجوع إليها في مظانها.

أ- أوزان الفعل الماضي الثلاثي المجرد:

1- (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، وله ثلاثة أبنية في المضارع، وهي (فَعَلٌ يَفْعَلُ) بكسر عين المضارع، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، (فَعَلٌ يَفْعَلُ) بفتح عين الماضي، وضمها في المضارع، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، (فَعَلٌ يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ⁽²²⁾.

2- (فَعَلَ) لكسر العين في الماضي، وله بناءان في المضارع، هما:

- (فَعَلٌ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ.

- (فَعَلٌ يَفْعَلُ) بكسر العين فيهما، وهو البناء الوحيد في المضارع على (يَفْعَلُ) لهذا البناء الماضي، وقد جاء شاذاً، لأنَّ القياس أن يأتي المضارع على (يَفْعَلُ) بفتح العين "ولم يجرئ مضارع فَعَلَ على غير يَفْعَلُ، إلا أحرف شذت فجاءت على يَفْعَلُ، وذلك قولهم: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَّ يَسُّ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَسَّ يَسُّ"⁽²³⁾.

3- (فَعَلٌ يَفْعَلُ) وله بناء واحد في المضارع، وهو:

(يَفْعَلُ) ويختص هذا البناء بالأفعال اللازمة، ولا يرد في الأفعال المتعدية⁽²⁴⁾، ومن أفعال هذا البناء، كَرُمَ يَكْرُمُ، عَدَبَ يَعْذِبُ، شَرَفَ يَشْرُفُ، هذه الأبنية المتقدمة للفعل الماضي المجرد هي الأبنية القياسية، وقد شذت من هذه الأقبسة مجموعة من الأبنية، وهي على النحو التالي:

النوع الأول: الأفعال الثلاثية المجردة على وزن (فَعَلَ)

بفتح عين الماضي.

أولاً: الأفعال المشتقة من اسم المعنى حدث مصدرى

دلالاته على الحركة والعمل والصنع، وهذا النوع من

الأفعال يؤدي مجموعة من المعاني والدلالات، من

أمثلتها:

أ- معنى الجمع، وهو الدلالة على جمع الفاعل لأشياء، أو

أمر، أو أحوال، أو شؤون، أو أشخاص، وتأتي هذه

الدلالة للفعل اللازم المتعدي، من هذا النوع، وأمثلة هذه

الدلالة الأفعال: جَمَعَ يَجْمَعُ، أي ضم بعضه إلى بعض،

حَسَرَ يَحْسُرُ، أي: جمعه وساقه، مَرَجَ يَمْزِجُ، أي خلطه

بغيره.

ب- معنى التفريق، وهو الدلالة على تفريق الفاعل

لأشياء أو أمور، أو أحوال، وهذه الدلالة يفيدها الفعل

المتعدي، من هذا البناء، نحو: نَثَرَ يَنْثُرُ، أي رمى الشيء

مفراقاً، قَسَمَ يَقْسِمُ، أي فرق الشيء وجزأه، بَثَرَ يَبْثُرُ، أي:

قطع الشيء مستأصلاً له.

ج- معنى الإعطاء، وهذا للدلالة على إعطاء الفاعل

للمفعول شيئاً، وتأتي هذه الدلالة من الفعل المتعدي،

نحو: نَحَلَ يَنْحَلُ، أعطاه شيئاً هو حق له، مَنَحَ يَمْنَحُ،

أعطاه شيئاً دون عوض، وَهَبَ يَهَبُ، أعطى دون

عوض.

د- معنى المنع، وهو الدلالة على منع الفاعل لمفعوله من

أمر، وتأتي هذه الدلالة من الفعل المتعدي من هذا

البناء، نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، أي قيد، حَرَمَ يَحْرُمُ، أي: منع،

حَبَسَ يَحْبِسُ، أي منع، مَسَكَ أَوْ سَجَنَ.

ه- معنى الامتناع، وهو الدلالة على امتناع الفاعل عن

إحداث عمل أو حول أشياء، وهذه الدلالة ترد من الفعل

اللازم والمتعدي، نحو أَيْبَى يَأْبَى، أي: امتنع، كَرِهَ: عَافَ،

نَفَرَ يَنْفِرُ، أي: كَرِهَ وامتنع، شَرَدَ يَشْرُدُ، أي نفر.

و- معنى الإيذاء، وهذا يدل على أن الفاعل أحدث أذىً

للغير، وهذا المعنى يورده الفعل المتعدي، نحو ضَرَبَ

يَضْرِبُ، أي: صدم، أَصَابَ، جلد، ولدغ يلدغ، أي:

عض، طعن، صَعَقَ يَصْعَقُ، أي: ضرب بباطن اليد

مبسوطة، وعض يعض، أي: أمسك بأسنانه، وأصاب

جرحاً.

ز- معنى الغلبة، وهو للدلالة على التملك والقهر، وبورد

هذه الدلالة الفعل اللازم والمتعدي، نحو: فاز يَفوزُ، أي

ظفر، قَهَرَ يَقْهَرُ، أي: غلب بغير رضي المغلوب.

ح- معنى الدفع، الدلالة على الطرد والإبعاد، والزرع،

والنهر، وهذه الدلالة يوردها الفعل المتعدي، نحو ذَرَأَ

يَذْرَأُ، أي: دفع، صَدَّ يَصُدُّ، أي صرف وردة، دَعَّ يَدْعُ، أي

دفع بعنف وجفوة.

ط- معنى التحويل والتغيير، الدلالة على قيام الفاعل

بتحويل المفعول من صورة إلى أخرى، أو من حال إلى

أ- (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين فيهما، وهذا على خلاف

القياس، ومن أفعال هذا البناء (تَعَمَّ يَتَعَمُّ، حَسِبَ يَحْسِبُ،

وَمَقَّ يَمَقُّ، وَرَثَ يَرِثُ).

ب- (فَعَلَ يُفْعَلُ) بضم العين في المضارع، نحو: (تَعَمَّ

يَتَعَمُّ، فَضِلَ يَفْضُلُ، خَضِرَ يَخْضُرُ).

ج- (فَعَلَ يُفْعَلُ) بضم عين المضارع، وهو للثلاثي

واوي الفاء، وقد وردت لفظة واحدة شاذة لهذا الوزن،

وهي (وَجَدَ يَجِدُ)، والقياس (يَجِدُ) مكسور العين، مثاله

قول جرير: (25)

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَعَمَ الْفُؤَادُ بِشَرِيَّةٍ... تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدْنَ

غَيْلًا.

د- (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما، صحيح اللام، ومنه

أفعال شذت عن القياس، نحو (رَكَنَ يَرُكِنُ)، (قَنَطَ يَقْنَطُ).

ه- (فَعَلَ يُفْعَلُ) المضعف المتعدي، ومن أفعاله التي

شذت عن القياس (هَرَّ يَهْرُ، عَلَّ يَعْلُ، حَبَّ الشئ

ويَحْبُهُ) (26).

ب- الفعل الرباعي المجرد:

وهو ما جاء على أحرف أصول، وله بناء واحد، وهو

(فَعَّلَ)، متعدي وغير متعدي، وهو على (فَعَّلَ، يُفَعِّلُ) فيأتي

على "هيئة واحدة، بالفتحات مع سكون الثاني لينجبر ثقل

الرباعي بخفة الفتحات، والسكون، ولا يصح فتح الكل،

لامتناع توالي أربع حركات، ولا يصح غير ثانيه

للسكون" (27).

ومن هذه الهيئة الأفعال، كَحَرَجَ، قَرُطَسَ، عَرَبَدَ، بَرَهَنَ،

ولم يأت الماضي الرباعي المجرد على غير هذه الصيغة

"لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا

يكون مضموماً في البناء للفاعل، ولا مكسوراً للثقل،

فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً، لوضعه مبنياً

عليه، ولا يكون ما بينهما متحركاً لئلا يتوالي أربع

حركات ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكناً، ولا الثالث

لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعين

أن يسكن الثاني" (28).

وإذا نظر إلى الفعل المجرد وجد أنه ينقسم على قسمين:

مجرد صحيح، ومجرد معتل، أما الصحيح فهو "ما خلت

حروفه الأصول من حروف العلة الثلاثة، وهي الألف،

والواو، والياء" (29).

ثم إن هذا الفعل ينقسم على ثلاثة أنواع هي (السالم،

والمهموز، والمضعف)، الأمر الذي ستتم دراسته بشكل

تطبيقي في قصيدة لامية العرب للشنفرى، ثم يأتي

الصحيح المعتل، وهو عند الصرفيين "اسم أو فعل أحد

أصوله حرف علة، وهي الواو، والياء، والألف..." (30).

الحقول الدلالية الصرفية لأبنية الأفعال الثلاثية المجردة،

أقدم في هذا المقام تبيناً لمعاني أبنية الأفعال ودلالاتها

بشكل عام مدعمة بالأمثلة والشواهد مع توخي الإيجاز

الذي تلزمه طبيعة هذا البحث.

آخر، ويورد هذه الدلالة الفعل اللازم والمتعدي، نحو: ثَقَلَ يَنْقَلُ، أي: حول الشيء من موضع إلى آخر، بَحَرَ يَبْحَرُ، أي: حوله من حال سائلة إلى حال غازية.

ي- معنى التحول والانتقال، وهو الدلالة على تحول الفاعل بنفسه أو انتقاله بذاته من مكان إلى مكان، أو من حال إلى حال، وهذا يؤديه الفعل اللازم من هذا البناء، ومن أمثله، ذَهَبَ يَذْهَبُ، أي: تحول وانتقل، نَأَى يَنْأَى، أي بعد، هاج يهيج، أي: ثار بعد هدوء.

ك- معنى الاستقرار: وهو الدلالة على استقرار الفاعل، كالهدوء والسكون والسكينة، ويأتي هذا المعنى من اللازم والمتعدي، نحو: سَكَنَ يَسْكُنُ، أي: هدا واستقر بوقوف حركته، سكن إليه يسكن إليه، أي استراح إليه، نزل بدار ينزل بها، أي: حلَّ فيها، استقر بها.

ل- معنى السير، وهو الدلالة على الحركة المكانية من الفاعل، وهذه الدلالة ترد من الفعل اللازم، نحو سار يسير، أي: مشى يمشي أي: انتقل من مكان إلى مكان ذمل يذمل أي: مشى مشياً سريعاً ليناً، سعى يسعى، أي: مشى بقصد وغاية.

م- معنى الستر، وهو الدلالة على ستر الفاعل وإخفائه لأشياء، أو أحوال أو شؤون أو أشخاص، وتأتي هذه الدلالة من الفعل المتعدي، نحو: حَجَبَ يَحْجِبُ، أي ستر، خَبَأَ يَخْبِئُ، أي ستر لحفظ.

ن- معنى الرمي، وهو الدلالة على ترك الفاعل لأشياء، أو أحوال، أو أشخاص، وترد هذه الدلالة من الفعل المتعدي، نحو: رمى يرمي، أي: ألقى وقذف، قذف يقذف، أي: رمى بقوة، ترك يترك، أي: طرح وخلي.

س- معنى التجريد، وهو الدلالة على تجريد الفاعل للمفعول مما عليه، وتأتي هذه الدلالة من الفعل المتعدي، نحو: سَلَخَ يَسْلُخُ، أي: أزال الجلد، قَشَرَ يَقْشُرُ، أي: نزع القشر على المفعول، سرق يسرق، أي أخذ المال خفية.

ع- معنى الإصلاح، وهي الدلالة على إصلاح الفاعل لأشياء، أو أشخاص، وتأتي هذه الدلالة من الفعل المتعدي، نحو: أَبْرَأَ يَأْبِرُ، أي: أصلح وهذب، جَبَرَ يَجْبِرُ، أي أصلح العظم، عدل يعدل، أي: أقام المعوج.

ف- معنى التصويت، وهو الدلالة على إحداث الفاعل صوتاً من الأصوات، وتأتي هذه الدلالة من الفعل اللازم، والمتعدي، نحو: صاح يصيح، أي: دعا ونادى، سهل يصهل، أي: صوت، ناح ينوح، أي: سجع.

ص- معنى البروز والظهور، وهي الدلالة على ظهور الفاعل برونه بعد خفاء، وتأتي هذه الدلال من الفعل اللازم، نحو: نَبَتَ يَنْبِتُ، أي: ظهر بعد خفاء، ظهر يظهر، أي: خرج بعد خفاء، بَرَزَ يَبْرُزُ، أي: ظهر بعد خفاء.

هذه أمثلة لهيكل الحقول الدلالية لأبنية الفعل الماضي بشكل موجز لمقتضى المقام، ويمكن الرجوع لهذا

الدرس للاستزادة، ومعرفته مفصلاً في مظانه⁽³¹⁾.

أبنية الأفعال الواردة في لامية العرب للشنفرى:

أولاً: الفعل الماضي المجرد:

ورد الفعل الماضي المجرد تسعاً وستين مرة في قصيدة لامية العرب، وهذا بقسميه الصحيح والمعتل، فكان الصحيح ثمانية وعشرين فعلاً، بين السالم والمهموز والمضعف، أما المعتل فقد ورد خمساً وعشرين مرة في لامية العرب، وقد كانت هذه الأفعال على النحو التالي:

أ- الفعل الماضي المجرد الصحيح، وهذا الفعل ينقسم على ثلاثة أنواع، هي (السالم، والمهموز، والمضعف).

الفعل الماضي المجرد السالم: هو ما خلت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف⁽³²⁾، فكان الفعل سالماً لسلامة حروفه من هذه الأمور، ثم يضاف إلى هذا سلامة أحرفه من التغيير عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، فلا يحدث عندها أي تغيير، إلا تسكين آخر الفعل، فكان الضمير جزءاً منه، ولهذا أوجبوا تسكين آخر الفعل لنلا تتوالى أربع حركات، كما أنه لا يسكن آخر الفعل عند إضافته لضمائر النصب⁽³³⁾، وقد ورد الفعل الماضي المجرد الصحيح السالم في لامية العرب أربع مرات، تمثيل ذلك قوله:

وَكَلَّ أَبِي بَاسِلٌ غَيْرَ أَنِي
إِذَا عَرَضَتْ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أُبْسَلُ⁽³⁴⁾

دَعَسْتُ عَلَى عَطَشٍ وَنَعَشٍ وَصُحْبَتِي
سَعَارٍ وَأَرْزِيضٍ وَوَجْزٍ أَفْكَلُ⁽³⁵⁾

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَا كَيْنَ دُونَهُ
وَلَا سِثْرَ إِلَّا الْأَلْحَمِيَّ الْمُرْعَبِلُ⁽³⁶⁾

وَحَرَّقَ كَطَهْرُ الثَّرَسِ قَفْرَ قَطْعَتُهُ
بِعَامِلَتَيْنِ ظَهَرُهُ لَيْسَ يُعْمَلُ⁽³⁷⁾

الأفعال (عَرَضَتْ، دَعَسْتُ، نَصَبْتُ، قَطَعْتُهُ) أفعال ماضية ثلاثية صحيحة مجردة من النوع السالم، فكانت صحيحة لخلوها من حروف العلة، مجردة من الزيادة، وهي سالمة من الهمز، والتضعيف⁽³⁸⁾.

كما يعد الفعل سالماً لسلامة أحرفه الأصلية من التغيير عند إسناد الضمائر إليه، نحو ضمائر الرفع المتحركة، فلا يحدث في الفعل عندئذ أي تغيير إلا تسكين آخره، فكان الضمير جزء من الفعل، فلهذا وجب تسكين آخر الفعل لنلا تتوالى أربع حركات، نحو: فَرَحْتُ فَرَحْتُ، أما إسناد ضمائر النصب فلا توجب إسكان آخر الفعل، نحو: نَصَرْتُكَ، ضَرَبْتُكَ، وعلة ذلك أن الضمير ضمير نصب لا اتصال له بالفعل، فلم يكن جزءاً منه⁽³⁹⁾.

ثم إن هذه الأفعال وردت على بناء (فَعَل) مفتوح الفاء، مفتوح العين، وقد جاءت الفاء مفتوحة وجوباً لأن "أول الماضي لا يكون إلا مفتوحاً لامتناع الابتداء بالساكن، واستتقال الضمة والكسرة عليه..."⁽⁴⁰⁾، وبالنظر إلى هذه الأفعال بحالتها الماضية المجردة نجدها مصوغة على

أولَى الطَّرَائِدِ أُبْسِلُ) حيث أدى الفعل معنى الظهور "إذا عَرَضَتْ، وبروي، اعْتَرَضَتْ، أي: بَدَتْ وظَهَرَتْ..."⁽⁴³⁾

ولهذا عبر الشاعر عن الصورة التي أراد تصويرها، ونقلها إلى الآخرين باستعمال هذا البناء الذي يؤدي المعنى المقصود، والدلالة المستهدفة باستعمال تقنيات الأبنية التي تخدم المعاني بما تتيحه قوانين اللغة من تطويع للمفردات لخدمة المعاني، عبر السياق والتركييب، ثم إن الفعل (دَعَسَ) الوارد في قول الشنفرى: (دَعَسْتُ) جاء من بناء (فَعَلْ)، وهو فعل مشتق من اسم معنى حدث مصدرى يفيد الحركة والعمل، والصنع، وقد دل الفعل (دَعَسَ) على الدفع بشدة مع السرعة، كما أنه يفيد معنى الطعن، وهذا يؤكد معنى الإيذاء، للدلالة على أن الفاعل أحدث أذى بالغير من الكائنات، وترد هذه الدلالات من المتعدي خاصة، كما في دَعَسَ "دَعَسَ"، دَعَسْتُهُ بالرمح، يَدْعَسُهُ دعساً، يَطْعَنُهُ"⁽⁴⁴⁾

ثم إن الفعل (تَصَبَّبْتُ) الوارد في لامية العرب جاء على وزن (فَعَلْ) في الماضي، وقد جاء مشتقاً من اسم معنى حدث مصدرى يفيد الحركة والعمل والصنع، وقد جاء لمعنى الظهور والبروز للدلالة على إبراز الفاعل شيئاً، وقد وردت هذه الدلالة مع الفعل المتعدي.

ثم إن الفعل (قَطَعَ) الوارد في الأبيات جاء على وزن (فَعَلْ)، مفتوح العين، فعلاً مشتقاً من اسم معنى حدث مصدرى، يفيد الحركة والعمل والصنع، وقد ورد الفعل لمعنى التفريق، أي الدلالة على أن الفاعل قام بتفريق أشياء أو أمور، وهذه الدلالة ترد في هذا النوع مع الفعل المتعدي، أي: قطع الشيء، يَطْعُهُ، فصله يفصله.

- الفعل الماضي الصحيح المهموز:

وقد ورد هذا النوع مرتين في لامية العرب، وتمثيل ذلك قول الشنفرى:

وَقَاءَ وَقَاءَتْ بَادِرَاتٌ وَكَلَّتْهَا

على نَكْظٍ مِمَّا يُكَاثِمُ مُجْمِلٌ⁽⁴⁵⁾

فالفاعل (قَاءَ) والفعل (قَاءَتْ) من الماضي المجرد الصحيح المهموز، وهو مهموز اللام، وهذا الفعل المهموز من الصحيح يأخذ حكم الفعل السالم، فلا تتغير أحرفه الأصول عند إسناد الضمائر إليه، كما هو الحال في الفعل (قَاءَتْ) الوارد في البيت السابق، ثم إن للفعل المهموز أبنية متعددة حسب موقع الهزمة من الفعل، ونظراً لأن المهموز الذي ورد في لامية العرب هو من مهموز اللام، فإن أبنية هذا النوع هي خمسة أبنية على النحو التالي:

- 1- بناء (فَعَلْ يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما، نحو: سَبَّأَ يَسْبَأُ.
- 2- بناء (فَعَلْ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو الفعل: (قَاءَ يَفِيءُ) الوارد في الأبيات.

بناء (فَعَلْ) مفتوح الفاء مفتوح العين، وهذا انتقال من فتح إلى فتح، الذي يعني الانتقال من حرف خفيف إلى آخر خفيف، وهو التماس للخفة عند النطق بالكلمة، وهو دليل على أن بناء (فَعَلْ) يعد أخف أبنية الفعل الماضي المجرد، وهو أكثرها وروداً في اللغة، أما الأفعال السابقة الواردة في لامية العرب، فإنها أسندت إليها ضمائر الرفع، ولم يحدث فيها إعلال لأصولها بالحذف، أو تغيير في ماهية هيكلها، فالفعل (عَرَضَ) مضارعه (يَعْرُضُ) على وزن (فَعَلْ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، وهو لازم لا يتعدى إلى المفعول به، ومثله الفعل (دَعَسَ) مضارعه (يَدْعَسُ) مفتوح العين في الماضي، مفتوحها في المضارع لأجل أن عينه حرف حلقي، وهو فعل لازم لا يتعدى إلى المفعول به، أما الفعل (قَطَعَ) فقد جاء على وزن (فَعَلْ) مفتوح العين، مضارعه (يَقْطَعُ) لأمه حرف حلقي، فتحت عينه في المضارع لأجل ذلك، وهو فعل متعدٍ إلى المفعول به، وقد كانت الأفعال الماضية المصوغة على بناء (فَعَلْ) مفتوح العين، أكثر الأبنية دوراناً في العربية، وأكثر استعمالاً، لأن "فَعَلْ" بفتح العين يجيء لمعان لا تنضبط كثرة وسعة"⁽⁴¹⁾، وقد أشرت إلى بناء (فَعَلْ) بفتح العين، يأتي منه الفعل لازماً، كما يأتي متعدياً، وهذا ما أكده سيبويه، بقوله: "وليفْعَلُ، ثلاثة أبنية يشترك فيهما ما يتعدى وما لا يتعدى، يفْعَلُ، ويفْعَلُ، ويفْعَلُ، نحو: يضربُ ويفْتَلُ ويلْقَمُ..."⁽⁴²⁾، وإذا نظرت إلى الأفعال الثلاثية المجردة من السالم في لامية العرب لوجدتها مسندة إلى ضمائر الرفع، وأنها لم تعل بسبب هذا الإسناد، وأنها ساكنة اللام، وهذا ما يوافق ما نصه الصرفيون، ولهذا حقق الفعل صفة السالم من الأفعال، كما حددها علماء الصرف.

أما دلالة هذه الأفعال وفق قولها الدلالية، فإن بناء (فَعَلْ) مفتوح العين في الماضي فله نوعان:

الأول: الفعل المشتق من اسم معنى الحدث مصدرى، الذي يفيد الحركة، والعمل، والصنع، ولهذا الفعل مجموعة من الدلالات التي يؤديها ضمن حقول هذه الأبنية.

الثاني: الفعل المشتق من اسم العين الثلاثي الأصول فيؤدي الفعل في هذه الحالة مجموعة من الدلالات والمعاني وفق هذا التقسيم، وبالنظر إلى الأفعال الماضية الثلاثية السالمة نجدها تؤدي دلالات ومعان وفق قولها على النحو التالي:

الفعل (عَرَضَ) فعل مشتق من اسم لحدث مصدرى يفيد الحركة والعمل والصنع، يؤدي معنى الظهور والبروز للدلالة على ظهور الفاعل وبروز بعد خفاء، وتأتي هذه الدلالة من هذا النوع مع الفعل اللازم، وهذا ينطبق تماماً على الفعل (عَرَضَ) في قول الشنفرى (إذا عَرَضَتْ

3- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو (بِرّاً يَبْرُؤُ).

4- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: صَدَأً يَصْدَأُ.

5- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بضم العين فيهما (46)، نحو: جَرَّوْ يَجْرُؤُ، وإذا نظرنا إلى هذين الفعلين الواردين في أبيات الشنفرى وجدناهما لازمين لا مفعول لهما، وفاء تعني رجع، وفاءت تعني رجعت، وإذا نظرنا إلى الحقل الدلالي لهذا الفعل، نجده حقل الفعل المشتق من اسم معنى حدث مصدري، أفاد الحركة والعمل والصنع، فأفاد الفعل (فَاء) معنى التحول والانتقال ليؤدى دلالة الفاعل بنفسه، وانتقاله من مكان إلى آخر، وترد هذه الدلالة من الفعل اللازم المبني على (فَعَلَ) حيث دل الفعل (فَاء) على الرجوع، والانتقال إلى المكان.

- الفعل الماضي الصحيح المجرد المضعف:

ورد هذا الفعل إحدى وعشرين مرة في لامية العرب للشنفرى، والمضعف من الأفعال "ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كَرَدَ وأَعَدَّ، ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولا مه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه ولا مه الثانية من جنس واحد، نحو زلزل (47)، ثم إن هذا الفعل المضعف يرد على ثلاثة أبنية، وهي:

1- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع.

2- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع.

3- بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع (48).

ثم إن هذا النوع من المضعف لم يبين على (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين فيهما، ولا على (فَعَلَ يَفْعَلُ) بضم العين فيهما، لنقل النقاء والضممة والتضعيف، وهذا ما أقره سيبويه بقوله: "لأنهم يستقلون (فَعَلَ) والتضعيف، فلما اجتمعوا حاد إلى غير ذلك" (49)، وقد وردت الأفعال المضعفة في لامية العرب للشنفرى في الأبيات التالية:

هُمُ الرَّهْطُ لَا مُسْتَوَدَّعَ السَّرِّ دَائِعُ
لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ تُحْدَلُ (50)
فَضَجَّ وَضَجَّتْ بِالْبِرَّاحِ كَأَنَّهَا

وَأَيَّاهُ نُوحٌ فَوْقَ عَلِيَاءِ تُكَلُّ (51)
هُمَمْتُ وَهَمْتُ وَابْتَدَرْنَا وَأَسْدَلْتُ
وَسَمَّرَ مِنِّي فَارِطٌ مُنْمَهَلُ

فَعَبَّتْ عِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا
مَعَ الصَّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاضِيهِ مُجْفَلُ (52)

الأفعال (جَرَّ، ضَجَّ، هَمَّ، عَبَّ) الواردة بالأبيات هي أفعال ثلاثية مجردة صحيحة، من المضعف، جاء الفعلان (جَرَّ، عَبَّ) عل بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ)، جَرَّ يَجْرُ، عَبَّ يَعْبُ، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، ثم

ورد الفعلان (ضَجَّ، هَمَّ) مضعفين، على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع (ضَجَّ يَضِجُّ)، (هَمَّ يَهْمُّ).

أما البناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع فلم يرد له مثال في أبيات الشنفرى من لامية العرب، وإذا نظرنا لهذه الأفعال الواردة في الأبيات، وجدنا منها ما أسندت إليه الضمائر، نحو: (ضَجَّتْ، هَمَمْتُ، فَعَبَّتْ)، وبالنظر إلى الفعل المضعف المسند إليه الضمائر من حيث إدغامه، وفك الإدغام كانت له حالان:

الأولى: وجوب الإدغام، إذا اتصل بالفعل ضمير رفع لازم السكون، نحو: واو الجماعة، وألف الاثنين، وجب الإدغام، لأن هذه الضمائر ليست عارضاً يوجب الفك، فوجب الإدغام (53).

الثانية: وجوب فك الإدغام، وهذا إذا اتصلت بالفعل

ضمائر الرفع المتحركة، نحو: تاء الفاعل، وتاء الفاعلين، ونون النسوة، ومثال هذا الفعل (هُمَمْتُ) الوارد في الأبيات، ثم إن الفعل الماضي المضعف يأتي لازماً، ويأتي متعدياً فما ورد من الأفعال المضعفة على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، فالأصل فيها أن تأتي لازمة، نحو الأفعال: (ضَجَّ، هَمَّ)، أما إذا جاء على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح عين الماضي وضم عين المضارع، فالأصل أن تأتي متعدية، إلا ما شذ من أفعال هذا الباب، فجاءت لازمة (53)، ومن أمثلتها (جَرَّ، عَبَّ)، أما الدلالة الصرفية لهذه الأفعال وفق حقولها الدلالية فقد جاءت على النحو التالي:

1- الفعل (جَرَّ) هو فعل مشتق من اسم معنى حدث مصدري، فائدته الحركة والعمل، يؤدي معنى التحويل والتغيير، ويدل على تحويل الفاعل للمفعول من حالة إلى أخرى، أو من صورة إلى أخرى، وهذه الدلالة ترد مع الفعل اللازم من بناء (فعل).

2- الفعل (ضَجَّ) فعل مشتق من اسم معنى حدث مصدري يفيد الحركة والعمل والصنع، فقد ورد هذا الفعل لإفادة معنى التصويت، وهي الدلالة على أن الفاعل أحدث صوتاً من الأصوات، سواء كان الفاعل عضواً أو غير عضوي.

3- الفعل (هَمَّ) فعل مشتق من اسم معنى حدث مصدري يفيد الحركة، والعمل، والصنع يؤدي معنى التحويل، والانتقال، ويؤدي دلالة تحول الفاعل بنفسه، وبذاته، وانتقاله في المكان، أو الحال، وترد هذه الدلالة مع الفعل اللازم لإفادة العزم على أداء الفعل.

4- الفعل (عَبَّ) فعل مشتق من اسم معنى حدث مصدري يفيد الحركة والعمل والصنع، يفيد معنى الجمع، ليؤدي الدلالة على جمع الفاعل أموراً أو أشياء، وترد هذه الدلالة من بناء (فَعَلَ) مع الفعل اللازم، أو

المتعدى.

ثانياً: الفعل الماضي المزيد:

ورد الفعل الماضي الصحيح المزيد إحدى وعشرين مرة في لامية العرب للشنفرى، حيث جاء المزيد بحرف واحد، ثلاث عشرة مرة، وجاء المزيد بحرفين ثمانين مرات، ولم يرد المزيد بثلاثة أحرف في هذه القصيدة، وأظن أن مقام القصيدة لا تناسبه معاني الفعل المزيد بثلاثة أحرف، نحو: الطلب، والدعاء، وغيرهما، والفعل المزيد هو كل فعل زيد على أحرفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، ويجوز أن تسقط هذه الأحرف في بعض الأحوال الصرفية للفعل بغير علة صرفية⁽⁵⁴⁾، وهذه الزيادة موقعها الفعل الماضي، المفرد، المذكر، الغائب، ويجب أن تكون هذه الزيادة في الثلاثي المجرد، الذي يسمى مزيداً، أو مزيداً فيه، أو ذا الزيادة⁽⁵⁵⁾.

1- الفعل الثلاثي الصحيح المزيد بحرف واحد:

ويرد هذا النوع على ثلاثة أبنية، هي: (أفعل) مزيد بالهمزة في أوله، و(فاعِل) مزيداً بالألف ثانياً بعد الفاء، و(فَعَل) مزيداً بالتضعيف في عينه، وتمثيل هذه الأبنية في لامية العرب للشنفرى في قوله:

هَمَمْتُ وَهَمَمْتُ وَأَبْتَدَرْتُ وَأَسَدَلْتُ

وَسَمَرْتُ مِيَّيَ قَارِطٍ مُتَمَهِّلٍ⁽⁵⁶⁾.

وَأَلْفَ وَجَّةِ الْأَرْضِ عِنْدَ اقْتِرَاشِهَا

بِأَهْدَأَ تَنْبِيهِ سَنَاسِينُ فُحْلٍ⁽⁵⁷⁾.

فَأَيَّمْتُ يَسُونَا وَأَيَّمْتُ أَلْدَةَ

وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ اللَّيْلُ⁽⁵⁸⁾.

وَأَصْبَحَ عَنِّي بِالْغُمُصَاءِ جَالِسًا

فَرِيْقَانِ مَسْئُولٍ وَآخَرَ يَسْأَلُ⁽⁵⁹⁾.

الأفعال (أسدلت، ألف، فأيمت، وأصبح) أفعال ثلاثية صحيحة مزيدة بحرف واحد، فالفعلان (أسدل، أصبح) مزيدان بالهمزة في أولهما، إذ الأصل (سدل، صبح)، أما الفعل (ألف) فهو مزيد بالألف على وزن (فاعل) وهو (ألف) أصله المجرد (ألف) فورد على هذا البناء مزيداً بحرف واحد، وهو الألف بعد فائه، أما الفعل (أيم) فهو مزيد بحرف واحد، وهو تضعيف العين على وزن (فَعَل) أصله المجرد (أيم).

1- الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة:

يرد هذا الفعل على وزن (أفعل) مزيداً بالهمزة التي لا تقع إلا أول الفعل⁽⁶⁰⁾، وهذا يمثل الأفعال الواردة في الأبيات السابقة على وزن (أفعل)، ثم إن الفعل المزيد بالهمزة من الثلاثي يأتي لتأدية مجموعة من المعاني بناءً على صيغته الصرفية، وهذه المعاني هي:

1- التعدية، وهي الدلالة على تضمين الفاعل معنى التصيير، فيجعل ما كان فاعلاً للفعل الثلاثي مفعولاً لأفعل، وبهذا يصير ما كان فاعلاً، مفعولاً به، ويصير ما كان متعدياً لمفعول واحد في أصله الثلاثي متعدياً

لمفعولين، متعدياً لثلاثة مفاعيل⁽⁶¹⁾.

2- يرد الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة بمعنى (فَعَل) للدلالة على التكثير، نحو الفعل (أسدلت) الواردة في الأبيات، حيث أفاد هنا معنى تكثير الفعل، كأنه قال: (سدلت)، فَعَلْتُ.

3- يرد الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) للدلالة على الدخول في الشيء، زماناً أو مكاناً، ومن هذا المعنى الدخول في الزمان، الفعل (أصبح) الوارد في الأبيات السابقة، حيث دل الفعل على دخول الفاعل في الزمان بصيغته، ويلاحظ في هذا الفعل، أن بناء (أفعل) الدال على الدخول في الزمان يأتي من الفعل الناقص الناسخ.

4- يرد الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) للدلالة على المطاوعة، والمطاوعة تعني: الأثر الحاصل من تعلق الفعل المتعدى بمفعوله، ولهذا يدل الوزن (أفعل) على أن الفعل الثلاثي المجرد صار متعدياً، وهذا يمثل الفعل (أسدل) الوارد في الأبيات السابقة، أي: أسدلتُ فَسَدَلْتُ.

هذه الدلالات والمعاني المتقدمة تقع تحت حقل دلالي واحد، هو حقل الأفعال الثلاثية المشتقة من اسم معنى حدث مصدري يفيد الحركة والعمل والصنع.

أما الحقل الثاني الذي تقع ضمن دائرته الأفعال الثلاثية الأخرى المصوغة على وزن (أفعل) مزيداً بالهمزة فهو حقل الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان، ثلاثية الأصول، ومن أمثلة هذا الحقل، معنى الدخول الزماني، وهو الدلالة على دخول الفاعل في الزمان، وتأتي هذه الدلالة من هذا الوزن مع الفعل الناقص الناسخ نحو الفعل (أصبح) الوارد في الأبيات، أصبح جالساً، أي دخل في الصبح جالساً.

2- الفعل الثلاثي المزيد بالألف:

يأتي هذا الفعل على وزن (فاعل) بزيادة الألف ثانية في هذه الصيغة⁽⁶²⁾، ويرد الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد على هذا البناء غالباً لتأدية معنيين رئيسيين:

الأول: معنى التشارك في الفعل بين اثنين أو أكثر⁽⁶³⁾، حيث يفعل أحدهما فعلاً يقابله الآخر بالفعل نفسه، ولهذا يتصف من بدأ بالفعل المشترك فيه الطرفان بأنه الفاعل، ويتصف الآخر بأنه المفعول به، وتأتي لمعنى التشارك بهذه الصيغة مجموعة من الدلالات، أهمها: (المفاعلة، التكثير، الموالاة، المماثلة في المعنى، الإغناء).

الثاني: الموالاة، وهي متابعة الشيء، فيأتي الفعل موافقاً أفعل، المتعدى⁽⁶⁴⁾، نحو قولنا: والبيت السير، أتبعته بعضه ببعض، وقد ورد هذا المعنى في قول الشنفرى: (ألفَ وَجَّةَ الْأَرْضِ عِنْدَ اقْتِرَاشِهَا)، أي: أوالي هذا الفعل، واتبعه بعضاً ببعض، وتقع معاني هذا البناء وفق حقل دلالي واحد، الذي يضم الأفعال المشتقة من اسم معنى

حدث مصدرى يفيد الحركة والعمل والصنع، مؤدياً المعاني والدلالات التي ذكرت آنفاً وفق صيغته المزيدة⁽⁶⁵⁾.

3- الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف:

يأتي هذا النوع على وزن (فَعَّل)، ولا يقع هذا التضعيف إلا في عين الفعل، وأكثر ما يرد لهذا الفعل من معانٍ، معنى التكثير، "تقول كَسَّرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فإذا أردت كثرة العمل، قلت: كَسَّرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، ومما يدل على ذلك قولهم: جَرَّحْتَهُ، أكثرت الجراحات في جسده...، قال تعالى: ﴿وَجَرَّحْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾⁽⁶⁶⁾.."⁽⁶⁷⁾، وقد شاع في هذا البناء استعماله في الدلالة على التكثير "لأن فَعَّلَ من الأبنية التي وضعها العرب للتكثير، نحو: قَطَّعَ، وكَسَّرَ..."⁽⁶⁸⁾، كما أن أغلب ما يؤديه التضعيف هو معنى التعدية، وحكم التعدية بصيغة (فَعَّل) أنه سماعي في الفعل اللازم والمتعدي لواحد، نحو: عَلَّمْتُه الحِسَابَ، وفَهَّمْتُه المسألة، ثم إنه لم يأت به السماع في الفعل المتعدي لاثنتين لينتقل إلى متعد إلى ثلاثة مفاعيل، لأنه لم يرد له سماع⁽⁶⁹⁾، ولا قياس، ويمكن القول: "إن الاتساع في اللغة يحوج إلى اطراد زيادة التضعيف متى كان المعنى موافقاً للفظ، ودالاً على ميزة لم يكن يفيدها قبل الزيادة، وإن كان العمل وفق ضوابط اللغة هو السبيل الوحيد إلى حياتها دون إهمال المذاهب والأبنية طوع الإيرادات والمفاهيم النسبية"⁽⁷⁰⁾.

وقد أورد الشنفرى في لاميته الفعل (أَيَّم) على وزن (فَعَّل) مضعف العين، مزيداً للدلالة على التكثير في قوله: (أَيَّمْتُ نِسْوَانًا)، أي جعلتهن بلا أزواج، وأراد بهذا الفعل المزيد، أنه أكثر إيقاعه، وذلك بينائه على صيغة (فَعَّل)، وهكذا طوع الشنفرى أبنية اللغة، وما فيها من تقنيات دلالية لخدمة المعنى، وتأدية الدلالة، وفق دلالة الحقول الصرفية للأبنية ولم يكن استعماله لهذه الصيغ عبثياً، ولا سرداً اعتبارياً، حتى لا تضطرب المعاني، ولا تصطدم الألفاظ بنواتج لغوية مشوشة، ودلالات مهترئة.

وإذا أمعنا النظر في الحقول الدلالية للأفعال المصوغة على وزن (فَعَّل) المزيد بالتضعيف نجدها تجري وفق حقول أساسية تجمع الدلالات كافة، فالحقل الأول يضم دلالات الأفعال المشتقة من اسم معنى لحدث مصدرى فائدته الحركة والعمل والصنع، ومنه الفعل (أَيَّم) أنف الذكر، والثاني، يضم دلالات ومعاني الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، فيندرج تحته معاني المشابهة، والسلب، والتوجه المكاني. والثالث، يضم الأفعال المنحوتة المصوغة من مركب جملة، قصداً للاختصار⁽⁷¹⁾، وخلاصة القول: إن هذا البناء (فَعَّل) يرد لإفادة معانٍ لا يؤديها الفعل مجرداً، ومن أشهر هذه المعاني ما يلي:

1- التكثير، ومعنى التكثير، الدلالة على كثرة حدوث الفعل بصيغة مخصوصة، ثم إن هذا التكثير قد يلزم الفعل، أو الفاعل أو المفعول، ولهذا ينقسم التكثير على ثلاثة أنواع:

أولاً: التكثير في الفعل، وهو دلالة الصيغة على تكرار حدوث الفعل الثلاثي مرات كثيرة، وهذا التكرار حاصل في حدوث الفعل نفسه دون النظر إلى الفاعل كثرة وقلة⁽⁷²⁾.

ثانياً: التكثير في الفاعل: ويرد هذا المعنى للدلالة على حصول الفعل من عدد من الفاعلين بصيغة (فَعَّل) ليفيد معنى تكثير الفاعل، وترد هذه الدلالة من بناء (فَعَّل) مع الفعل الثلاثي اللازم.

ثالثاً: تكثير المفعول: وهو دلالة الفعل بصيغته على وقوعه على عدد كثير من المفاعيل، وترد هذه الدلالة من بناء الفعل الثلاثي المتعدي على صيغة (فَعَّل)، ومن أمثلة هذه الدلالة الفعل (أَيَّمْتُ) الوارد في أبيات الشنفرى السابقة، الذي دلَّ على أن عدد النساء اللاتي جعلهن بلا أزواج كثير، وهي دلالة على كثرة المفعولين، الأمر الذي يفيد بناء الفعل على صيغة (فَعَّل) المزيد بالتضعيف⁽⁷³⁾.

2- التعدية: وهي جعل الفعل اللازم متعدياً ومن أهم وسائل تعدية الفعل اللازم، التضعيف⁽⁷⁴⁾، وترد الدلالة في هذا المعنى لجعل الفعل متعدياً لمفعول به واحد، أو مفعولين.

3- الاختصار: ويرد بناء (فَعَّل) لأفعال منحوتة من مركب جملة للاختصار ليؤدي هذا البناء معنى الحكاية في الجمل، نحو حكاية الفاعل لمركب الجملة اختصاراً⁽⁷⁵⁾، ومن الأمثلة المشهورة لهذا المعنى قولنا: (سَبَّحَ)، (كَبَّرَ)، فهما فعلاان مزيدان بالتضعيف، على وزن (فَعَّل) دلَّ الأول (سَبَّحَ) على حكاية جملة سبحان الله، نحتت على هذا الوصف لتؤدي المعنى موجزاً مع الفعل اللازم، أما الفعل (كَبَّرَ) اللازم، فقد دلَّ على حكاية الفاعل لهذا المركب، كأنه قال: الله أكبر، ليؤدي هذا المعنى باختصار حكاية الشيء⁽⁷⁶⁾.

4- الدعاء: يؤدي الفعل الثلاثي المصوغ على بناء (فَعَّل) مزيداً، معنى الدعاء، ومن الأمثلة المشهورة لهذا المعنى، قولنا: (جَدَّعَ) المصوغ على وزن (فَعَّل) الذي يفيد الدعاء على الشيء، أي: الدعاء عليه بالجَدَّع⁽⁷⁷⁾، كأنه قال له جَدَّعاً لك، إذا دعا الله أن يلزمه الجَدَّع، والجَدَّع قصر الأنف، والقصد أن يقطع الله عنه الخير ويجعله ناقصاً معيباً.

ثانياً: أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد بحرفين: بالنظر إلى هذا النوع من الزيادة نجده يقع في مواضع مختلفة من الفعل الثلاثي المجرد، فقد تقع في أول البناء، أو في وسطه، أو في آخره، ولهذا اختلفت صيغ الفعل

الثلاثي المزيد بحرفين، فقد انحصرت هذه الأبنية في خمسة أوزان، هي: (انْفَعَلَ، اقْتَعَلَ، تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ، افْعَلَّ) (78)، وقد ورد هذا النوع في ثمانية مواضع من لامية العرب للشنفرى، فقد جاء بناء (اقْتَعَلَ) ست مرات، وورد بناء (انْفَعَلَ) مرة واحدة، وورد بناء (تَفَاعَلَ) مرة واحدة، ولم يرد في هذه القصيدة أفعال ثلاثية مزيدة بحرفين على بناء (تَفَعَّلَ وافْعَلَّ)، وأظن أن مقام القصيدة، وغرضها لا ينسجمان مع ما تؤديه هذه الأبنية من دلالات ومعان لا تخدم مقاصد الشاعر وأهدافه، ومن أمثلة هذه الأبنية قول الشنفرى (79):

وأطوي على الخُمص الحَوَايا كَمَا انْطَوَتْ
خُوطَةُ مَارِي تَعَارُ وتُقْتَلُ (80)

فإن تَبَيَّنَسَ بالشَّنْفَرَى أَمْ قَسَطَلِ
لَمَا اعْتَبَطْتُ بالشَّنْفَرَى قَبْلُ أطولُ (81)

طريُّ جَنَابَاتِ تَيَاسِرُنْ لَحْمَهُ
عَقِيرُهُ لِأَيَّهَا حُمُّ أَوْلُ (82)

الأفعال (انْطَوَتْ، اعْتَبَطْتُ، تَيَاسِرُنْ) أفعال ثلاثية مزيدة بحرفين، جاء الفعل (انْطَوَى) على وزن (انْفَعَلَ) مزيداً بهمزة الوصل أولاً، والنون ثانياً، ثم ورد الفعل (اعْتَبَطَ) على وزن (افْعَلَّ) مزيداً بهمزة الوصل أولاً، والتاء بعد فائه، كما ورد الفعل (تَيَاسَرَ) على وزن (تَفَاعَلَ) مزيداً بالتاء أولاً، والألف بعد عينه، وقد وردت الأفعال مصوغة على هذه الأبنية لتؤدي معانٍ لا يؤديها الفعل في حالته المجردة، وهذه بسطة موجزة توضح بعض دلالات هذه الأبنية المزيدة بحرفين للفعل الثلاثي:

أولاً: بناء (انْفَعَلَ) يرد هذا البناء ليؤدي معنى واحداً، وهو المطاوعة ومعنى المطاوعة "حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله...، أي: موافقاً لفاعل الفعل المتعدي" (83)، أي: إن المطاوعة تتحقق ببلوغ أمر يراد من الشيء، وقبول الأثر في الأفعال التي تراها العين (84)، وهذا الأمر يمثله الفعل (انْطَوَى) الوارد في أبيات الشنفرى السابقة، حيث أدى هذا الفعل معناه الذي يتفق مع مصطلح المطاوعة المذكور، وأن أثر هذا المعنى تلحظه العين، وتراه، وأنه يوافق إرادة الفاعل للفعل المتعدي (طَوَى).

ثانياً: بناء (اقْتَعَلَ)، يرد هذا البناء لستة معانٍ في اللغة، وهي: الاتخاذ، المبالغة، الإظهار، المطاوعة، التشارك، الاجتهاد، الطلب.

فالفعل (اعْتَبَطْتُ) معناه، تمنيت مثل حاله، وقد أورد الشنفرى هذا الفعل على بناء (اقْتَعَلَ) ليفيد معنى الطلب، والاجتهاد، فوافق اللفظ الوارد على هذا البناء المعنى المراد، وهو تمنى الشيء، فأصاب الشنفرى المقصود، وحصل الفائدة.

ثالثاً: بناء (تَفَاعَلَ):

يرد هذا البناء المزيد بحرفين على الفعل الثلاثي لتأدية

أربعة معانٍ، هي: التشارك، التظاهر بالفعل حقيقةً، حصول الشيء تدريجياً، مطاوعة فاعلاً، وقد ورد الفعل (تَيَاسِرُنْ) في أبيات الشنفرى السابقة للدلالة على التشارك، أي تشارك القوم في يسره، ومعنى تياسر مأخوذ من يَسِرُ القوم الجزور إذا اجتزروها واقتسموها (85)، وبالنظر إلى الحقول الدلالية التي تقع ضمنها أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين، نجد أنها حقلين أساسيين لا غير، الأول: حقل الأفعال المشتقة من اسم معنى لحدث مصدري، فائدته الدلالة على الحركة، والعمل والصنع، حيث تندرج تحت هذا الحقل مجموعة من المعاني والدلالات التي يؤديها الفعل وفق هذا الحقل (86)، أما الحقل الثاني فهو حقل الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان ثلاثية الأصول، ومن أمثلة أفعال هذا الحقل في عموم اللغة، قولنا: اخْتَبَرَ، فلانُ أي: أتخذ حبزاً واعتصر، أي اتخذ عصيراً، فجاءت الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان نحو: الخبز، والعصير، وغيرهما، ولم أقف لهذا الحقل على أمثلة في لامية العرب للشنفرى، حيث إن غرض القصيدة ومقامها لا يستدعيان استعمال مثل هذه البنية، ليوافق استبعادها سياق الأحداث. أما أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، فلم أقف لها على أمثلة في هذه اللامية، فأهملت شرحها ودراستها التزاماً بعنوان البحث وخطته تجنباً للإسهاب.

ثانياً: أبنية الفعل الماضي المجرد المعتل:

الفعل المعتل ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة (87)، وهي: الواو والألف والياء، فإذا وقعت هذه الحروف غير أصلية، فلا يسمى الفعل معتلاً، نحو: يذهب، يدافع، نجاحاً، أما الأفعال المعتلة فتسمى بأسماء مختلفة، يحددها موقع حرف العلة من الفعل، فإذا وقع حرف العلة أول الفعل سمي الحرف فاء الفعل، وسمي الفعل مثلاً، وإذا وقع حرف العلة وسط الفعل سمي الحرف عين الفعل وسمي الفعل أجوف، وإذا وقع الحرف آخر الفعل سمي الحرف لام الفعل وسمي الفعل ناقصاً، فإذا تكرر حرف العلة في الفعل الواحد كأن ورد فاء الفعل ولامه أو عينه ولامه، فيوجب هذا تسمية الفعل بأسماء مختلفة حسب موقع هذه الحروف، وهو اللفيف، ومرفوقاً كان أو مقروناً (88)، وقد ورد الفعل الماضي الثلاثي المعتل اثنتين وعشرين مرة في لامية العرب، موزعة على أنواع المعتل كافة، كما يلي:

النوع الأول: الفعل الماضي المعتل المثال:

المثال: هو كل فعل ماضٍ ثلاثي الأصول، كانت فؤه حرف علة، وواو أو ياء، وقد ورد هذا النوع مرة واحدة في أبيات الشنفرى، وذلك في قوله:

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا

شُوبُ قَتَاتِي مِنْ نَحْتٍ وَمِنْ عَلِيٍّ (89)
الفعل (وَرَدَتْ) جاء معتلاً مثلاً، فؤه واو، أتى على بناء

العلة وهو الألف، لتجانس حركة عين الفعل، حركة فائه، أما الفعل (نَامَ)، فالأصل فيه (نَوْمٌ)، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتحركت فاء الفعل بحركة تناسب حركة العين، وأظن أن هذه العلل الموجبة للقلب، أو الحذف، هي علل باحثة عن الخفة، وذلك بتقريب أصوات الكلمة بعضها من بعض، لتؤدي بدورها الانسجام، والتجانس بين مكونات اللغة، وهذا يؤكد أن العلل الصرفية هي علل صوتية في الأساس، وتوجب على مستعمل اللغة تلمس الخفة في مركباته اللغوية، ليتمكن من أداء منظومة التخاطب، محافظاً على سلامة القوالب من التشويش والاضطراب، وهذا الأمر يقودني إلى التأكيد على أن جميع ما جرى من تقنيات صرفية، وما تحويه اللغة من تقنيات أبنيتها هي نواتج صوتية طارئة تحدثها العلاقات الاستعمالية عند أهل اللغة، وهذا ما يجعلني أطرح فكرة عدم استعمال مصطلح ظاهرة صرفية، بقدر ما أطمئن إلى استعمال مصطلح الناتج الصوتي، لأن الظاهرة هي عموم حدوث حالة معينة لها صفة الأصالة، كان حدوثها ذاتياً دون وسائل مساعدة، ومن هذا ظاهرة اللغة في حد ذاتها، أما الناتج، فهو خلاف ما تقدم، أي: إن حدوث النواتج ليس أصيلاً، ولا يحدث ذاتياً، وإنه يحصل بالاعتماد على وسائل، ومنتجات، وإن الناتج شيء استثنائي، نحو القلب، والحذف، والإعلال، والإمالة، وغير ذلك، فهي نواتج صوتية باحثة عن أمر أصيل في اللغة، وهو الخفة والانسجام عن طريق تقريب الأصوات بعضها من بعض.

النوع الثالث: الفعل الماضي المعتل الناقص:

الفعل الناقص في اصطلاح الصرفيين، هو اللفظ الذي لامه حرف علة، ويسمى كذلك المنقوص⁽⁹⁷⁾، وقد سمي هذا الفعل ناقصاً لنقصانه بحذف آخره في بعض حالات التصريف أو لنقصان الحركة منه في حالة الرفع، أو لنقصان لامه عند جزم مضارعه، وقد جاء هذا النوع في ثمانية مواضع من لامية العرب للشنفرى، حيث يمثله قوله:

لَعْمَرَكُ مَا فِي الْأَرْضِ ضَيْقٌ عَلَىٰ أَمْرِي

سَرَىٰ رَاحِبًا أَوْ رَاهِبًا وَهُوَ يَعْقِلُ⁽⁹⁸⁾

وَأَعْدُو عَلَى الْقَوْتِ الرَّهِيدِ كَمَا غَدَا

أَزَلُّ لُهَاذَاهُ النَّثَائِفُ أَطْحَلُ⁽⁹⁹⁾

وَتَشْرَبُ أَسَارِي الْقَطَا الْكُدْرُ بَعْدَ مَا

سَرَتْ قَرِيْبًا أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلِّصُ⁽¹⁰⁰⁾

الأفعال (سَرَى، غَدَا، سَرَتْ) هي أفعال ثلاثية معتلة اللام من الناقص، منها ما هو ناقص يائي، نحو الفعل (سَرَى)، ومنها الناقص الواوي، نحو الفعل (غَدَا)، كما أن لهذه الأفعال صيغ صرفية مخصوصة لكل نوع، وهي على النحو التالي:

(فَعَلَ يَفْعُلُ)، وَرَدَّ يَرُدُّ، مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، وقد أطلق الصرفيون على هذا النوع اسم مثال، لأن حرف العلة يماثل الحرف الصحيح، ويشابهه في عدم إعلال ماضيه بأي نوع من أنواع الإعلال، من قلب أو حذف أو غير ذلك، خلافاً لمعتل العين أو اللام، وكذلك سمي مثلاً بسبب مماثلته الفعل الصحيح السالم عند إسناده للضمائر، فلا يعلّ الفعل بسبب الإسناد⁽⁹⁰⁾.

النوع الثاني: الفعل الماضي المعتل الأجوف:

الفعل الأجوف: هو كل فعل اعتلت عينه، نحو: صام، باع، نام، وقد سمي هذا الفعل أجوف لوقوع حرف العلة في وسطه، فكأنه كالأجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح⁽⁹¹⁾، وقد ورد الفعل الماضي الثلاثي المعتل الأجوف في ثمانية مواضع من لامية الشنفرى، تمثيلها ما يلي:

وَفِي الْأَرْضِ مَنَىٰ لِلْكَرِيمِ عَن الْأَدَىٰ

وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقَلْبِي مَتَحَوَّلُ⁽⁹²⁾

هَتُوفٌ مِّنَ الْمُلْسِ الْمُتُونِ بَزِيئِهَا

رَصَائِعُ قَدْ نَيْطَتْ إِلَيْهَا وَمَجْمَلُ⁽⁹³⁾

تَنَامُ إِذَا مَا نَامَ يَقْطِى عُيُونُهَا

حِيَانًا إِلَىٰ مَكْرُوهِهِ مُتَعَلِّلُ⁽⁹⁴⁾

الأفعال (خَافَ، نَيْطَتْ، نَامَ) أفعال ماضية معتلة العين، من الأجوف، وهذا النوع يطرد مجيئه على ثلاثة أبنية، هي:

البناء الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ) بكسر العين في الماضي

وفتحها في المضارع، ويكون الفعل المصوغ على هذا البناء، واوي العين، أو يائيها، ويمثله في الأبيات من واوي العين، الفعل (خَافَ)، فهو (خَوْفٌ يَخْوُفُ).

البناء الثاني: (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وهذا الفعل لا يكون إلا واوي العين، نحو الفعل (نَامَ) الوارد في الأبيات، فهو (نَوْمٌ يَنْوُمُ).

البناء الثالث: (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، ولا يكون هذا الفعل إلا يائياً، نحو (نَاطَ)، فهو (نَيْطٌ يَنْيِطُ)، الوارد في أبيات الشنفرى آفة الذكر.

وقد ترد أفعال في عموم اللغة من المعتل الأجوف، الأمر الذي حدا بالصرفيين أن يجمعوا هذه الأفعال، ويحصوها في مؤلفاتهم التي يمكن الرجوع إليها للاستزادة وتحصيل الفائدة⁽⁹⁵⁾.

وبالنظر إلى هذه الأفعال معتلة العين يتضح أنه قد وجب في عينها الإعلال، إما بالقلب، وإما بالحذف، فالفعل (خَافَ) أصله: خَوْفٌ يَخْوُفُ، على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ)، مكسور العين في الماضي، مفتوحها في المضارع، قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها⁽⁹⁶⁾، وعلة هذا القلب استئصال الكسرة بعد الفتحة، فجنحوا إلى أخف حروف

أولاً: صيغ الفعل الناقص الواوي:

1- (فَعَلَ يَفْعُلُ) يفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وتمثيل هذا البناء الفعل (غَدَا) الوارد في الأبيات السابقة، إذ أصله (عَدَوَ يَعْذُو) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) حيث علت الواو في هذا الفعل، وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولتقل الضمة بعد الفتحة جنحوا إلى أخف حروف العلة وهو الألف⁽¹⁰¹⁾، ثم يلحظ أن هذا الفعل جاء لازماً لا يتعدى إلى المفعول به.

2- (فَعَلَ يَفْعُلُ) يفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، وهذا البناء مخصوص بالأفعال الناقصة يائية اللام، نحو الفعل: (سَرَى) الوارد في الأبيات، إذ أصله (سَرَى يَسْرِي)، كما يلحظ أن هذا الفعل قد ورد لازماً، وقد ترد أفعال من هذا البناء متعدية، وبالنظر إلى الإعلال فقد يقع الإعلال في الفعل الماضي الناقص، إما قبل الإسناد إلى الضمائر أو بعد الإسناد، فمن الإعلال قبل الإسناد ما وقع في الفعل (غَدَا) إذ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأصل (عَدَوُ) فقلبت هذه الواو ألفاً للعلة المذكورة، مع عدم وجود موجب لفتح الواو⁽¹⁰²⁾، نحو: أَلَفَ الاثنيين، الذي يوجب عدم قلب الواو ألفاً لأمن اللبس بين ألف الاثنيين وألف الفعل، أما الفعل (سَرَى) فقد وقع فيه إعلال قبل الإسناد للضمائر فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما الإعلال بعد الإسناد فقد وقع في الفعل (سَرَتُ) فحذفت الألف عند اتصاله بالضمير الساكن، ثم فتح الحرف الساكن قبل حرف العلة للدلالة على نوع الحرف المحذوف، وعلة هذا الحذف التقاء الساكنين الموجب للثقل⁽¹⁰³⁾، وخلاصة الحكم أنه: تسلم الأفعال اليائية الناقصة من الإعلال عند إسنادها إلى غير واو الجماعة من ضمائر الرفع المتحركة، لم يحذف حرف العلة ويبقى الفعل على أصله الذي نطق به⁽¹⁰⁴⁾، فإذا أسند هذا الفعل إلى ضمائر الرفع الساكنة حذفت لامه، وهو حرف علة، وحكم اللفيف سواء كان مقروناً أو مفروقاً، عند إسناده للضمائر فإنه يتعرض للإعلال بأنواعه المختلفة⁽¹¹⁰⁾.

فعل الأمر:

الأمر اللات في هذه القصيدة -لامية العرب للشنفرى- عدم ورود فعل الأمر فيها بشكل كبير، الأمر الذي يدل على أنه يجفى قومه ويهجر أهله، إلى أهل آخرين يجد عندهم أنسه، ويرى فيهم قرّة عينه، لأن فعل الأمر ذو دلالات، ومعان تؤكد اهتمام الأمر بمن يأمر، وهذا واضح في جملة المعاني التي يخرج إليها فعل الأمر من صيغته الحقيقية، وهي طلب الفعل، إلى معان أخرى مجازية يهتم صاحب الأمر ببلوغها عن طريق من يأمر، ويكفي هذا دليلاً على أن الشنفرى لم يركن إلى الأمر أنه يهجر قومه إلى غير رجعة، بسبب ما لقيه من ظلم وجور وحياة منغصة، كما يفهم من سياق الأبيات،

ودلالات الألفاظ والأبنية:

وقد بدأ الشنفرى أبياته بقوله: (أقيموا) في مطلع قصيدته: **أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ** **فَأَبِي** **إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لِأَمِيلٍ**⁽¹¹¹⁾

وبالنظر إلى فعل الأمر عند الصرفيين، فهو "كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطب، أو نون التوكيد فقط"⁽¹¹²⁾، وبناءً على هذا فإن فعل الأمر كل لفظ يجوز أن يطلب به حصول الفعل من الفاعل حال خطابه بعد حذف حرف المضارعة، وهذا يشمل طلب الفعل من الفاعل على سبيل الاستعلاء، وهو الأمر عموماً، أو كان هذا الطلب على صفة الخضوع، نحو الدعاء وغيره⁽¹¹³⁾، وقد ورد فعل الأمر مرة واحدة في لامية العرب للشنفرى، وهو قوله (أقيموا)، وهو أمر من أقام الشيء، جعله قائماً معدولاً، ومنه أقمت العود إذا أصلحت ما فيه من عوج، وأقيموا الصلاة، أي: إئتوا بها كاملة الأركان، مستكملة سائر المعتمرات⁽¹¹⁴⁾، وقد ورد فعل الأمر (أقيموا) دون إعلال لأنه مسند إلى واو الجماعة، فلم يحذف حرف العلة (الياء) لانقفاء مسوغ الحذف، وهو التقاء الساكنين، حيث كان الحرف الذي يلي حرف العلة متحركاً، ثم بني الفعل على حذف النون، لأن فعل الأمر يبنى على ما يعرب به مضارعه، فكان مجزوماً ببنائه على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، أما دلالة هذا الفعل، فقد خرج من مجرد طلب الفعل إلى دلالة أخرى أرادها الشاعر وفق تقنيات الأبنية، ومعاني الصيغ، فقد أراد تنبيه قومه إلى أن "أقيموا من غفلتكم عني، وترك مناصرتكم لي، وهذا مثل يضرب لكل من ينبه إلى الخير بعد غفلته عنه، وأصله أن ينام الراكب على مطيته، فيضل عن الطريق، فيقال له: أقم صدر مطيتك، أي انتبه، اسلك الطريق"⁽¹¹⁵⁾.

وهكذا يلحظ أن الأمر قد خرج إلى معنى التنبيه، والتحذير، ولم يكن مراد الشاعر طلب الفعل من الفاعل حقيقة، ويلحظ أن كل المعاني التي ساقها الشنفرى في لاميته مؤسسة على هذا الأمر، من حيث أنه أخذ يعدد خصاله، وشماله التي لو قدرتها قبيلته لما بادرت به جفاءً وهجراناً، ولهذا فقدت القبيلة فارساً شجاعاً، وكريماً جواداً، وتحتاجه ولا يحتاجها، كما صرح الشنفرى بهذا في لاميته.

دلالة أبنية الأفعال في لامية العرب:

تنحصر دلالة الفعل بصفة عامة في معنى الحدث والزمن⁽¹¹⁶⁾، فيؤدي دلالاته بلفظ مفرد لا يمكن تجريده، كما في أبنية الفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ، فَعُلُ، فَعُلْ)، فَعَلَّ (يفتح العين في الأولى، وكسرها في الثانية وضمها في الثالثة، وتضعيف اللام في الرابعة، وقد يؤدي الفعل دلالات محددة بزيادة أداة لا يمكن تجريد الفعل منها، نحو اقتران الفعل بحروف المعاني، نحو: لم، ولن،

والسين، وبالنظر إلى دلالة صيغة الفعل المجردة من الحروف الزوائد، أو حروف المعاني، أو مجردة من الاقتران بأي فعل، فإنها تؤدي معنيين أساسيين، هما:
- **الدلالة على الماضي، وهذا المعنى تؤديه صيغة الفعل الماضي:**

- والأخرى هي معنى احتمال الحال والاستقبال، وهذا معنى صيغة الفعل المضارع، ولكل صيغة من هذه الصيغ وظيفته في اللغة مع دلالاته على الحدث والزمن⁽¹¹⁷⁾، ويمكن إجمال الدلالة التي يؤديها الفعل على اختلاف أنواعه في الآتي:
أولاً: الفعل الماضي: للفعل الماضي وظيفة روائية، حيث يؤدي معنى رواية الخبر المروي، نحو قولنا: كان في القرن التاسع عشر رجلٌ يدعى نابليون، حيث أدى الفعل (كان) إضافة إلى دلالاته على الزمن الماضي، أنه أفاد معنى وظيفة روائية، وهي رواية الخبر المتضمن بالقول.

2- الفعل الماضي له دلالة من حيث الزمن قبل التكلم من حيث عمله، نحو قولنا: نجحتُ عندما درستُ، فقد دل الفعل (نجحتُ) على وقوع الحدث قبل التكلم.
3- دلالة الفعل على تمام الحدث من حيث الوقوع، أو الحديثية، فدلالته على بداية الحدث، قولنا سقط المطر غزيراً أمّا دلالاته على بداية الحدث قولنا: شرع الفلاح يزرع الأرض.

ثانياً: دلالة فعل الحال والاستقبال (المضارع):

1- دلالاته من حيث الوظيفة: يدل على الإخبار عن الحالة الحاضرة نحو: يقرأ الطالب القصيدة اليوم.
2- دلالاته من حيث الزمن على مجيئه متزامناً مع التكلم، نحو قولنا: يزرع الفلاح حقله الآن، فدل الفعل (يزرع) على تزامن وقوع الحدث مع التكلم.
3- دلالاته على تمام الحدث، أو أن هذا الحدث مستمر من حيث الحدوث، فعدم تمام الحدث، قولنا: الطالب يلقي القصيدة، دل هذا على الاستمرار في هذا الحدث، وأنه لم يتم حتى ساعة الإخبار عنه، ودلالاته على أن الحدث عادة قولنا: يصلي زيد الفجر بالمسجد، ودلالاته على استمرار الحدث، قول عنتره:
ولقد ذكركَ والرّماحُ نواهلُ

مئي وبيضُ الهنْدُ تُفطرُ منْ دمي
فدل الفعل (تفطر) على استمرارية الحدث.

معاني الأفعال ودلالاتها في لامية العرب للشنفرى:

تلعب الأبنية الصرفية دوراً مهماً في تأدية الاكتمال اللغوي، حيث تمثل القاعدة الرئيسة والمقياس المنضبط في سير الدلالات المنطوية عليها الأبنية الصرفية، وقد انبرى الصرفيون لدراسة الأبنية وتحديد معانيها، كما انتشغل النحويون والبلاغيون بتتبع الشعراء ناقلين ومؤاخذين لبعض ما قد يرتكبه الشعراء من خروج عن

القواعد الصرفية، وفق تصنيف علمي محدد لأنهم رأوا هذا الخروج مدعاة لوهن القيمة الأدبية للنصوص⁽¹¹⁸⁾. وبناءً على ما تقدم فإن الأفعال الواردة في لامية العرب للشنفرى من حيث الزمن كانت على النحو التالي:

1- الفعل الماضي بلغ 69 فعلاً.
2- الفعل المضارع بلغ 66 فعلاً.
3- الفعل الأمر بلغ 1 (فعلاً واحداً).
وبالنظر إلى هذا العرض الإحصائي للأفعال الواردة في لامية العرب يمكن القول:

إن الفعل الماضي أكثر الأفعال وروداً في هذه القصيدة، وقد وظف الشنفرى الفعل الماضي ليؤدي ذلك إلى إبراز مجموعة من الصفات والشمائل، حيث استقر في عقيدته أنه شجاع، كريم، جواد، متفضل، الأمر الذي حدا بالشاعر أن يبرز هذه الخصال والمحامد وأن يجعل قصيدته تدور حول تلك المعاني، ومن هنا أرى أن تفوق الفعل الماضي عددياً في لامية الشنفرى يدل على معنى الثبوت لأحداث الفعل، الأمر الذي يؤكد ثبات صفات الأفعال في شخص الشاعر، ليستقر الحكم على أن الشنفرى في لاميته يتجه إلى الافتخار، بما في طباعه من صفات كريمة ونعوت حميدة، الأمر الذي يعد سمة بارزة في القصيدة، وهو ما يؤكد استعماله الفعل الماضي، وبنسبة عالية ليوظفه لإبراز جملة هذه المعاني.

أما الفعل المضارع فقد جاء في المرتبة الثانية، من حيث عدد مرات وروده في لامية الشنفرى، بعد الفعل الماضي، ومن أهم دلالات الفعل المضارع أنه يؤدي معنى الاستمرار في الصفات ملازمة للشخص، لا تنفك عنه، وأن هذه الخصال ستبقى حقائق يرددها المقربون، ويهتم بسماعها المترقبون للأخبار فإذا تححصنا هذه الأفعال المضارعة في لامية الشنفرى، وجدناها تدور حول معاني، بين الأخذ والقدرة والسرعة والتفضل والجود والعتاء هذا مع تادية معنى التجدد والاستمرار في المعاني التي تؤدبها أصالة، فكان الشنفرى يؤكد أنه موصوف بهذه الشمائل، وهي خصال دائمة فيه ومستمرة.

أما فعل الأمر، فقد كان نادر الوجود في لامية العرب، مقارنة بالماضي والمضارع حسب ما ورد في الإحصائية السابقة.
وهو طلب لإيقاع الفعل وهو تقيض النهي⁽¹¹⁹⁾، كما أن الأمر في الاصطلاح هو طلب إيجاد الفعل⁽¹²⁰⁾، وخالصة هذه التعريفات أن الأمر صيغة تستدعي الفعل، أو قول يبنني عن استدعاء الفعل من جهة الغير على الاستعلاء.

وقد أدرك العلماء أن فعل الأمر لا يقف عند دلالاته على الاستدعاء بل إنه يخرج إلى دلالات ومعان غير تلك المعاني الحقيقية، وبهذا فإن الأمر سياق فعلي لا يؤدي

- الإفعال حسب صيغ محددة أو باستعمال الخبر بمعنى الأمر⁽¹²¹⁾، وهذا يؤكد أن فعل الأمر قد يخرج عن معناه الأصلي إلى معان أخرى يحددها المقام والسياق⁽¹²²⁾، وأظن أن هذه المعاني أتت تأثراً بالصيغة التوليدية لفعل الأمر، وهي أن اللغة ذات مفردات وألفاظ محدودة مطلوب منها أن تعبر عن أشياء غير محدودة، وهذا ما سيجه الإمام فخر الدين الرازي بقوله: "لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تنتهي والألفاظ متناهية لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناه، والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهي، وإلا لزم تناهي المدلولات"⁽¹²³⁾.
- وخلاصة هذا النص أن الألفاظ محدودة أما المعاني فهي غير محدودة، وهذا يؤدي إلى أن فعل الأمر ذو قدرة توليدية للمعاني والدلالات، وهو رهن مقتضيات المقام، وقد استخدم الشنفرى فعل الأمر (أقيموا) للدلالة على التنبيه والبيث، لأن يفوقوا من غفلتهم، ثم يلفتهم في سائر لاميته إلى خصاله وصفاته التي عددها لهم حتى يشعروا بفقدهم عنصراً من عناصر فخر هذه القبيلة وأنهم تغافلوا وأهملوا قيمة من قيم الفخار والشجاعة، وما يؤكد هذه العلاقة المشوشة بين الشاعر وقومه أنه أردف فعل الأمر الدال على التنبيه والتوجيه والبيث بقوله "بنى أمي، أي: يا قوم مضافة إلى الأم دون الأب ليرميهم بالفضيحة ويسجل عليهم القبح، لأن الأم شأنها الخوف والشفقة وأولادها شأنهم المحبة والتراحم، وقد خرجوا معه من حيز التصافي إلى حيز التنافي"⁽¹²⁴⁾.
- وقد أسس الشنفرى دلالة الأمر على التوجيه، وأحسن تأدية هذا المعنى باختبار هذه الصيغة من الأمر، لأن التوجيه والتنبيه يستوجبان التشدد والبيث، وهذا يناسب ما في صيغة الأمر من الحزم في هذا المعنى⁽¹²⁵⁾.
- نتائج الدراسة:**
- 1- الأبنية الصرفية للأفعال على اختلاف أنواعها وحقولها تؤثر تأثيراً بالغاً في القيمة الأسلوبية والدلالية للنصوص الأدبية.
 - 2- الثروة اللغوية التي يحوزها الشنفرى مكنت الدارس لهذه الأبنية من حصر الدلالات والمعاني التي تتولد عن الأبنية الصرفية في لامية العرب بناءً على فهم السياق.
 - 3- تمكن الدارس من الحكم على هذه الأبنية واستعمالاتها في النص.
 - 4- يهتم الشنفرى في هذه القصيدة كثيراً بالتعبير بالحدث الذي يتضمنه الفعل على اختلاف أزمنتها، الأمر الذي سخره الشاعر لخدمة معاني الفخر والاحتفاء بصفاته ومناقبه.
 - 5- اهتم الشنفرى بإيراد الفعل الماضي لخدمة دلالاته، حيث كان الفعل الماضي أكثر الأفعال وروداً في
- لاميته للدلالة على الثبات في الخصال والأوصاف الملازمة لشخصه.
- 6- الشنفرى يهتم بإيراد أبنية الأفعال أكثر من الصفات، أي إنه يهتم بالحدث أكثر من الوصف، ويحتفي بالتعبير الحدثي دون الوصفي أن هذا الاتجاه يؤكد الصفات وينبئها أكثر من الاتجاه الوصفي.
 - 7- تأثير اعتماده على القيم التوجيهية للأفعال في أداء المعاني والدلالات، الأمر الذي هياً للأبنية أن تسهم في تحقيق الدلالات وأدائها من خلال قدرتها الاستيعابية لمنظومة المعاني المترتبة عليها في السياق.
 - 8- الحقول الدلالية لأبنية الأفعال منظومة صالحة لأن تضبط دلالة جميع الأفعال وأن تسهم في تفسير دلالات النصوص المختلفة وفق ضابط علمي سياقي يسهم في إثراء القيم السياقية للأدب العربية وإبراز دقائقها وخفاياها.
- فهرس الهوامش**
- 1- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية: 7.
 - 2- اللغة في الدرس البلاغي: 13
 - 3- المفصل في تاريخ النحو العربي: 3 وما بعدها.
 - 4- الكتاب 1: 36
 - 5- نفسه 1: 282
 - 6- شرح الحدود النحوية للفاكهي: 123
 - 7- ينظر: لسان العرب (بني)
 - 8- ينظر أبنية الأفعال في اللغة العربية: 30
 - 9- كتاب التعريفات للجرجاني: 191
 - 10- نفسه: 191.
 - 11- تنظر شرح الحدود النحوية للفاكهي: 74.
 - 12- ينظر الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: 6
 - 13- ينظر الأعلام للزركلي، 5: 85، المفصل في تاريخ قبل الإسلام، 9: 637.
 - 14- العصر الجاهلي، شوقي ضيف، 379
 - 15- نهاية الإرب في شرح لامية العرب، مخطوط، مكتبة الأزهر، ورقة 1، ظ.
 - 16- ينظر المفصل في تاريخ قبل الإسلام: 19-64.
 - 17- ينظر نشيد الصحراء: 8
 - 18- شرح الحدود النحوية للفاكهي: 7، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 524.
 - 19- ينظر المقتضب 131: 2، الإنصاف 524: 2، شرح جمل الزجاني لابن عصفور الإشبيلي 2: 194، ارتشاف الضرب 1: 315.
 - 20- ينظر أبنية الأفعال د. نجاة عبد العظيم: 21.
 - 21- شرح المفصل 7: 152، وينظر شرح لامية الأفعال: 3، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 4:

- 309، المزهر 2: 37.
- 22- ينظر الكتاب 4: 5، كتاب الجمل في النحو: 396، الممتع في التصريف 1: 166.
- 23- المسائل الحليبات: 126.
- 24- ينظر الكتاب 4: 38، شرح التصريف 432، المقتضب 1: 71، دقائق التصريف: 152، كتاب الجمل في النحو: 39، المنصف 1: 24، الممتع في التصريف 1: 173.
- 25- ديوان جرير 1: 453.
- 26- الممتع في التصريف 1: 176، المزهر 2: 39، أبنية الأفعال في اللغة العربية: 32.
- 27- عنقود الزواهر في الصرف 341، وينظر كتاب تصريف الأفعال: 221، تصريف الأسماء والأفعال: 94.
- 28- همع الهوامع 3: 301.
- 29- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4: 268، وينظر دقائق التصريف: 155، كتاب التعريفات: 140، همع الهوامع 3: 308، التطبيق الصرفي: 22، الطريف في علم التصريف: 361، النحو والصرف: 324.
- 30- كتاب التعريفات: 248.
- 31- ينظر الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: 13 وما بعدها.
- 32- ينظر ارتشاف الضرب 1: 78، كتاب التعريفات: 131، همع الهوامع 3: 30، التطبيق الصرفي: 23، النحو والصرف: 324.
- 33- ينظر التطبيق الصرفي 44، الطريف في علم التصريف: 362.
- 34- ديوان الشنفرى: 56.
- 35- ديوان الشنفرى: 63.
- 36- ديوان الشنفرى: 64.
- 37- ديوان الشنفرى: 64.
- 38- ينظر ارتشاف الضرب 1: 78، كتاب التعريفات: 131، همع الهوامع 3: 30، التطبيق الصرفي: 23، النحو والصرف: 324.
- 39- ينظر الطريف في علم التصريف: 362، التطبيق الصرفي: 44.
- 40- شرح الشافية 1: 230، وينظر المنصف 1: 24، مجموعة الشافية 1: 38.
- 41- شرح الشافية 1: 240، عنقود الزواهر: 335، تهذيب التوضيح 2: 17، تصريف الأسماء والأفعال: 87.
- 42- الكتاب 4: 38، وينظر المسائل الحليبات: 122، الممتع في التصريف 1: 173.
- 43- نهاية الأرب في شرح لامية العرب، مخطوط، ورقة: 6 ظ.
- 44- لسان العرب (دَعَسَ)
- 45- ديوان الشنفرى: 60.
- 46- ينظر الممتع في التصريف 2: 765، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4: 276، الطريف في التصريف: 371.
- 47- كتاب التعريفات للجرجاني: 345، ينظر الكتاب 3: 529، دقائق التصريف: 155، شرح الملوكي في التصريف: 45، ارتشاف الضرب 1: 80، المزهر 2: 40.
- 48- ينظر الكتاب 4: 36، شرح الملوكي في التصريف: 46، شرح ابن عقيل 4: 271.
- 49- الكتاب 4: 36، وينظر شرح ابن عقيل 4: 271.
- 50- ديوان الشنفرى: 56.
- 51- ديوان الشنفرى: 59.
- 52- الكتاب 1: 53 وما بعدها، 4: 107.
- 53- ينظر تفصيل هذه الأحكام، شرح الملوكي في التصريف: 46، ارتشاف الضرب 1: 81، المزهر 2: 40.
- 54- ينظر كفاية المبتدئ في التصريف: 7، شذا العرف: 24، متعة الطرف: 137، التطبيق الصرفي: 27، الطريف في علم التصريف: 44.
- 55- ينظر الكتاب 4: 279، شرح التصريف: 194، شرح الشافية: 2: 23، همع الهوامع 3: 303.
- 56- ديوان الشنفرى: 60.
- 57- ديوان الشنفرى: 61.
- 58- ديوان الشنفرى: 63.
- 59- ديوان الشنفرى: 63.
- 60- ينظر المقتضب 1: 72، كفاية المبتدئ: 73، أبنية الأفعال في اللغة العربية: 51، التطبيق الصرفي: 30.
- 61- بنظر شرح الشافية 1: 249، ارتشاف الضرب 1: 83، شذا العرف: 32، متعة الطرف: 211.
- 62- ينظر الكتاب 4: 280، شذا العرف: 33، الصبغ الثلاثية: 19.
- 63- ينظر شرح الشافية 1: 155، كفاية المبتدئ في التصريف: 274، متعة الطرف: 14.
- 64- ينظر ارتشاف الضرب 1: 84، متعة الطرف: 221.
- 65- لمزيد الاطلاع ينظر الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية.
- 66- القمر 54: 12.
- 67- الكتاب 4: 64 وما بعدها.
- 68- الممتع في التصريف 2: 445، وينظر شرح الشافية 1: 251، ارتشاف الضرب 1: 84.
- 69- ينظر مغني اللبيب 2: 524.
- 70- أبنية الأفعال في اللغة العربية: 52.

- 71- ينظر تفصيلها في الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: 69.
- 72- ينظر المبدع في التصريف: 112، متعة الطرف: 224، الحقول الدلالية الصرفية: 69.
- 73- ينظر الممتع في التصريف 1: 189، شذا العرف: 34.
- 74- ينظر ارتشاف الضرب 1: 284، متعة الطرف: 222.
- 75- ينظر الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: 72.
- 76- ينظر شذا العرف: 34، متعة الطرف: 34.
- 77- ينظر الممتع في التصريف 1: 189، ارتشاف الضرب 1: 84.
- 78- ينظر الممتع في التصريف 1: 189، لسان العرب (جَدَّع)
- 79- ينظر الكتاب 4: 280، شرح ابن الناظم على لامية الأفعال: 17، المفصل في علم التصريف: 317، المفصل في علم التصريف: 317.
- 80- ديوان الشنفرى: 58.
- 81- ديوان الشنفرى: 61.
- 82- ديوان الشنفرى: 62.
- 83- كتاب التعريفات: 246.
- 84- ينظر الممتع في التصريف 1: 183.
- 85- ينظر لسان العرب (يَسِر).
- 86- ينظر الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: 3 وما بعدها.
- 87- ينظر شرح الشافية 1: 197، ارتشاف الضرب 1: 79، كتاب التعريفات: 150، شذا العرف: 23.
- 88- ينظر الممتع في التصريف 2: 425، شرح الشافية 1: 79.
- 89- ديوان الشنفرى: 62.
- 90- ينظر شرح الشافية 1: 197، متعة الطرف: 32.
- 91- ينظر شرح الشافية 1: 198، كتاب التعريفات: 21، كفاية المبتدئ في التصريف: 207، متعة الطرف: 132.
- 92- ديوان الشنفرى: 55.
- 93- ديوان الشنفرى: 56.
- 94- ديوان الشنفرى: 62.
- 95- لمزيد الاطلاع ينظر شرح الملوكي في التصريف: 57، الممتع في التصريف 2: 438، شرح الشافية 2: 742.
- 96- ينظر الممتع في التصريف 2: 339، شرح الشافية 2: 742، الصرف الوافي: 21.
- 97- ينظر الكتاب 4: 381، شرح الملوكي في التصريف: 58، الممتع في التصريف 2: 518، ارتشاف الضرب: 1: 80.
- 98- ديوان الشنفرى: 55.
- 99- ديوان الشنفرى: 58.
- 100- ديوان الشنفرى: 60.
- 101- ينظر المبدع في التصريف: 202.
- 102- ينظر شرح الشافية 2: 814.
- 103- ينظر الكتاب 3: 386.
- 104- ينظر شرح الشافية 2: 814، متعة الطرف: 346.
- 105- تنظر هذه المسألة، الكتاب 4: 382، الممتع في التصريف 2: 529.
- 106- ينظر المبدع في التصريف: 216.
- 107- ديوان الشنفرى: 59.
- 108- ديوان الشنفرى: 60.
- 109- ينظر الممتع في التصريف 2: 575، كفاية المبتدئ في التصريف: 237.
- 110- تنظر أحكام إعلال اللفيف، شذا العرف: 49، متعة الطرف: 352.
- 111- ديوان الشنفرى: 55.
- 112- شرح الحدود النحوية للفاكهي: 81، كتاب التعريفات: 30.
- 113- ينظر شرح الرضي على الكافية 4: 123.
- 114- نهاية الأرب في شرح لامية العرب للأزهري، مخطوط، ورقة 2 ب.
- 115- نفسه، ورقة 3: ظ.
- 116- معاني الأبنية في العربية: 9.
- 117- ينظر الأسود، محمد خليفة (اقتران الفعل ودلالته) مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد (8) صفحة: 356، كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا.
- 118- نفسه: 357.
- 119- ينظر نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب: 147.
- 120- ينظر المرتجل في شرح جمل الزجاجي: 215.
- 121- ينظر البحر المحيط 1: 181، كتاب التعريفات: 45.
- 122- ينظر الكتاب 1: 137.
- 123- المزهر 1: 41.
- 124- نهاية الأرب في شرح لامية العرب، مخطوط، ورقة: 2ب.
- 125- ينظر الكتاب 3: 28، الأشباه والنظائر في النحو: 73، إحياء النحو: 86.
- فهرس المصادر والمراجع:**
- القرآن الكريم، مصحف الجماهيرية برواية قالون عن نافع المدني.
- 1- الكوفي، د. نجات عبد العظيم، أبنية الأفعال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د.ط، 1989م.

- 2- الشيخ، د. محمد أحمد، أبنية الأفعال في اللغة العربية، منشورات جامعة السابع من ابريل، الزاوية - ليبيا، ط1، 1995.
- 3- مصطفى، إبراهيم، وإحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، 1992م.
- 4- الأندلسي، أبي حيان، ت 745 هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، مصر، ط1، 1978م.
- 5- السيوطي، جلال الدين، ت 911 هـ، الأشباه والنظائر في النحو، تح غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م.
- 6- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1980 م.
- 7- الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن، ت 577 هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ط، 1997م.
- 8- الأنصاري، ابن هشام، ت 761 هـ، أوضح المالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د. ط، د. ت.
- 9- الأندلسي، أبي حيان، ت 745 هـ، البحر المحيط، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط1، 1328 هـ، ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، د. ط.
- 10- قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.
- 11- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان د. ط، 1984م.
- 12- المرآغي، أحمد مصطفى، على، محمد سالم، تهذيب التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة - مصر ط9، د. ط.
- 13- فياض، سليمان، الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، دار المريخ، الرياض - السعودية د. ط، 1990م.
- 14- المؤدب، أبي القاسم بن محمد بن سعيد، ت 338 هـ، دقائق التصريف، تح أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق - سورية، ط1، 2004 م.
- 15- مطهري، صفية، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - سورية د. ط، 2003 م.
- 16- الشنفرى، ديوان، إعداد وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
- 17- الحملوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 2003م.
- 18- الثمانيني، عمر بن ثابت، ت 442 هـ، شرح التصريف، تح د. إبراهيم سليمان النعيمي، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية ط1، 1999م.
- 19- الإشبيلي، ابن عصفور، ت 669 هـ، شرح جمل الزجاجي، تح، صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م.
- 20- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، ت 972 هـ، شرح الحدود النحوية، تح د. محمد إبراهيم الطيب، دار النفائس، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- 21- الصاوي، محمد إسماعيل عبد الله، شرح ديوان جرير، دار الأندلس، بيروت، لبنان د. ط، د. ت.
- 22- الاسترآبادي، ركن الدين الحسن، ت 769 هـ، شرح كافية ابن الحاجب، تح عبد المقصود محمد عبد المقصود، الثقافة الدينية، القاهرة - مصر ط1، 2004 م.
- 23- بن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ت 769 هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 20، 1980 م.
- 24- بن مالك، بدر الدين بن محمد، شرح لامية الأفعال، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة، مصر، د. ط، 1948م.
- 25- بن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، ت 763 هـ، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر د. ط، د. ت.
- 26- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط2، 1988م.
- 27- بن مالك، بدر الدين بن محمد، شرح ابن الناظم على لامية الأفعال، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر د. ط، 1948.
- 28- علي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية المجردة، اشتقاقاً ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق، سورية د. ط، 1989 م.
- 29- الأسطى، عبد الله، الطريف في علم التصريف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا د. ط، 1992 م.
- 30- الفوشجي، على محمد، ت 79 هـ، عنقود الزواهر في الصرف، تح د. أحمد عفيفي، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 2001.
- 31- هارون، محمد عبد السلام، الكتاب، لسببويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1977م.
- 32- عبد الحميد، عبد الحميد السيد كتاب تصريف الأفعال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر د. ط، 1989م.

- 33- الجرجاني، على بن محمد السيد الشريف ، ت 836 هـ، كتاب التعريفات، تح عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، مصر د. ط، بدون ت. ط.
- 34- الزجاجي، لأبي القاسم ، ت 340 هـ، كتاب الجمل في النحو ، تح على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، ط1، 1985.
- 35- البركلي، محمد بن بَيْرَ بن علي، ت 981 هـ، كفاية المبتدئ في التصريف، تح د. أحمد محمد عبد النعيم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، ط1، 1989 م.
- 36- ابن منظور، جمال الدين، ت 711 هـ، لسان العرب، د. ن، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، د. ط، د. ت.
- 37- جمعة، أ. د. عدنان عبد الكريم، اللغة في الدرس البلاغي، دار الشباب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، بريطانيا ط1، 2000 م.
- 38- الأندلسي، لأبي حبان، ت 745 هـ، المبدع في التصريف تح عبد الحميد السيد طلب، دار السعودية للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت ط1 ، 1982 م.
- 39 - بلعيد، نسيم ، متعة الطرف في شرح شذا العرف في فن الصرف، دار الأصالة والتراث الإسلامية، الشارقة، الإمارات ط1، 1429 هـ.
- 40- بردي، الجار ، ت 746 هـ، مجموعة الشافية من علم الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، لبنان د. ط، د. ت.
- 41- الجرجاني، عبد القاهر ، المرتجل في شرح جمل ، ابن عبد الله ، بن الخشاب أبي محمد، تح علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سورية، د. ط، 1972.
- 42- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، ت 911 هـ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- 43- الفارسي، أبي علي، ت 377 هـ، المسائل الحلييات، تح حسن هنداوي، دار العلم للطباعة والنشر، دمشق، سورية ط1، 1987 م.
- 44- السامرائي، د. فاضل صالح ، معاني الأبنية في العربية، ط1، 1981 جامعة الكويت، الكويت .
- 45- الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن هشام ، ت 761 هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان ، د. ط، د. ت.
- 46- علي، جواد ، المفصل في تاريخ الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، د. ط، 1976 م.
- 47- الحلواني، محمد خير ، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1979 م.
- 48- المفصل في علم التصريف، تأليف أ. راجي الأسمر، ط1، 1993 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 49- المبرد، ت 285 هـ، المقنضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب، بيروت، لبنان د. ط، د. ت.
- 50- الإشبيلي، ابن عصفور، ت 669 هـ، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان ط4، 1975 م.
- 51- المازني، لأبي عثمان المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف، تح، إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، شركة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ، ط1، 1954 م.
- 52- البيطار، د. عاصم ، النحو والصرف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية ، ط8، 2002 م.
- 53- الشنفرى، لشاعر الأزد ، نشيد الصحراء ، تح محمد بديع شريف، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان د. ط، 1964 م.
- 54- حسنين، د. أحمد ماهر، نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب، القاهرة، مصر ط1، 1987.
- 55- الأزهرى ، عطاء الله بن أحمد ، نهاية الأرب في شرح لامية العرب، مخطوط مكتبة الأزهر.
- 56- السيوطي، جلال الدين، ت 911 هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر د. ط، د. ت.